

دولة ليبيا - وزارة العدل

# الجريدة الرسمية

العدد : ( 3 ) السنة : الثالثة

23 جمادي الثاني 1435 هـ الموافق: 23 / 04 / 2014 ميلادي

## محتويات العدد

الصفحة

### التعديل الدستوري السادس

- 246 • التعديل الدستوري السادس
- قوانين صادرة عن المؤتمر الوطني العام - ليبيا
- 251 • قانون رقم ( 4 ) لسنة 2014 م بشأن الهلال الأحمر الليبي .
- قانون رقم ( 6 ) لسنة 2014 م بشأن تعديل القانون رقم (28) لسنة 2013 م .
- 253
- قرارات صادرة عن المؤتمر الوطني العام - ليبيا
- قرار رقم ( 88 ) لسنة 2013 م في شأن إلغاء قرار المؤتمر الوطني العام رقم ( 73 ) لسنة 2013 م .
- 255
- قرار رقم ( 89 ) لسنة 2013 م في شأن اعتماد انتخاب النائب الأول لرئيس المؤتمر الوطني العام .
- 257
- قرار رقم ( 90 ) لسنة 2013 م في شأن الإذن للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات بإجراء استطلاع للرأي .
- 259
- قرار رقم ( 91 ) لسنة 2013 م بشأن الإذن بإجراء مناقلة بين أبواب الميزانية .
- 261
- البقية على ظهر الغلاف

نشرت بأمر وزير العدل

- 262 • قرار رقم ( 92 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير ..
- 263 • قرار رقم ( 93 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير ..
- 264 • قرار رقم ( 94 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير ..
- 265 • قرار رقم ( 95 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 266 • قرار رقم ( 96 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 267 • قرار رقم ( 97 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 268 • قرار رقم ( 98 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 269 • قرار رقم ( 99 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 270 • قرار رقم ( 100 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 271 • قرار رقم ( 101 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 272 • قرار رقم ( 102 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 273 • قرار رقم ( 103 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 274 • قرار رقم ( 104 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 275 • قرار رقم ( 105 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 276 • قرار رقم ( 106 ) لسنة 2013 م فى شأن تكليف بمهام .
- 278 • قرار رقم ( 107 ) لسنة 2013 م فى شأن إرجاع المهجرين من مناطق باطن الجبل .
- 280 • قرار رقم ( 108 ) لسنة 2013 م بالإذن لمجلس الوزراء فى نقل مخصصات مالية .
- 282 • قرار رقم ( 109 ) لسنة 2013 م بالإذن لمجلس الوزراء باستخدام الفائض النقدي لميزانية 2012 م و السنوات السابقة .
- 285 • قرار رقم ( 110 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 286 • قرار رقم ( 111 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .
- 287 • قرار رقم ( 112 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير .

- قرار رقم ( 113 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير . 288
- قرار رقم ( 114 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير . 289
- قرار رقم ( 115 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير . 290
- قرار رقم ( 116 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير . 291
- قرار رقم ( 117 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير . 292
- قرار رقم ( 118 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير . 293
- قرار رقم ( 119 ) لسنة 2013 م فى شأن تصويب قرار . 294
- قرار رقم ( 120 ) لسنة 2013 م بشأن تعيين سفير . 295
- قرار رقم ( 121 ) لسنة 2013 م بشأن تكليف وزارتي  
الداخلية و الدفاع بتنفيذ أوامر القبض الصادرة في حق  
المتورطين في السطو على الأموال المنقولة إلى المصرف  
المركزي فرع سرت . 296
- قرارات صادرة عن مجلس الوزراء - ليبيا**
- قرار رقم ( 368 ) لسنة 2013 م. باعتماد الهيكل التنظيمي  
و اختصاصات وزارة الاقتصاد و تنظيم جهازها الإداري . 298
- قرار رقم ( 405 ) لسنة 2013 م. بتعديل حكم قرار اللجنة الشعبية  
العامة سابقا رقم ( 1079 ) لسنة 1991 ميلادي بإصدار  
لائحة التسجيل و الاشتراكات و التفتيش . 342
- قرار رقم ( 474 ) لسنة 2013 م. بشأن تكليف وزارة المالية  
بمحصر أصول و موجودات مؤسسات مايسمى بنظام سلطة الشعب. 344
- قرار رقم ( 475 ) لسنة 2013 م بإنشاء معهد عالي . 346
- قرار رقم ( 477 ) لسنة 2013 م بإنشاء الهيئة التحضيرية  
للحوار الوطني . 348

## قرارات صادرة عن لجنة قيد محرري العقود – ليبيا

- 351 قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (1) لسنة 2014 م .
- 354 قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (2) لسنة 2014 م .
- 356 قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (3) لسنة 2014 م .
- 358 قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (4) لسنة 2014 م .
- 360 قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (5) لسنة 2014 م .
- 362 قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (6) لسنة 2014 م .
- 364 البيانات الببليوجرافية لطلبات براءات الاختراع لسنة 2005 م .
- 366 تصويب خطأ مادي .
- 367 تصويب خطأ مادي .

## التعديل الدستوري السادس

### المؤتمر الوطني العام

#### بعد الاطلاع على:

- الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى ما قرره المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي رقم (163) المنعقد يوم الاثنين بتاريخ 3/ربيع الآخر/1435هجرية، الموافق 2/3/2014م.

### أصدر التعديل الآتي:

#### مادة (1)

تُعدل المادة (30) من الإعلان الدستوري بحيث يجرى نصها على النحو الآتي:

- 1- يتم استكمال المجلس الوطني الانتقالي المؤقت وفقاً لنص المادة (18) من هذا الإعلان، ويبقى أعلى سلطة في الدولة الليبية والمسؤول عن إدارة البلاد حتى انتخاب المؤتمر الوطني العام.
- 2- بعد إعلان التحرير ينتقل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت إلى مركزه الرئيسي بترابلس، ويشكل حكومة انتقالية خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً.

وخلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من إعلان التحرير يقوم المجلس بالآتي:

- أ- إصدار قانون خاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام.
- ب - تعيين المفوضية العليا للانتخابات.
- ج- الدعوة إلى انتخاب المؤتمر الوطني العام.
- 3- يتم انتخاب المؤتمر الوطني العام خلال مائتين وسبعين يوماً من إعلان التحرير.

- 4- يتكون المؤتمر الوطني العام من مائتي عضو منتخب من كل أبناء الشعب الليبي وفق القانون الخاص لانتخاب المؤتمر الوطني العام.
- 5- يحل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في أول انعقاد للمؤتمر الوطني العام، وتؤول كافة اختصاصاته إلى المؤتمر الوطني العام، ويتولى أكبر الأعضاء سنأ رئاسة الجلسة، ويتولى أصغر الأعضاء سنأ أعمال مقرر الجلسة، ويتم خلال هذه الجلسة انتخاب رئيس المؤتمر الوطني العام ونائبيه بالاقتراع السري المباشر، وتستمر الحكومة الانتقالية في تسيير أعمالها إلى حين تشكيل حكومة مؤقتة.
- 6- تصدر التشريعات عن المؤتمر الوطني العام بأغلبية مائة وعشرين عضواً على الأقل في الموضوعات الآتية:
- أ- إقرار الموازنة العامة والحساب الختامي للدولة.
- ب- إعلان حالة الطوارئ ورفعها.
- ج- إعلان الحرب وإنهائها.
- د- إقالة رئيس المؤتمر أو أحد نائبيه أو أحد أعضاء المؤتمر.
- هـ - سحب الثقة من الحكومة.
- و- المصادقة على المعاهدات الدولية.
- ز- التشريعات المنظمة لشؤون الإدارة المحلية والانتخابات العامة.
- ح- التشريعات التي ترتب على الخزانة العامة التزامات مالية غير واردة بالميزانية العامة.
- 7- يكون التصويت على قوانين العزل السياسي والإداري بأغلبية مائة وواحد من أعضاء المؤتمر الوطني العام.
- 8- لعضو المؤتمر أن يقترح إخضاع التصويت على مسألة قيد البحث إلى أغلبية المائة والعشرين عضواً، ولا يطرح الاقتراح على التصويت إلا بعد حصوله على تأييد خمسة أعضاء، ويتخذ قرار إخضاع التصويت إلى هذه الأغلبية بالأغلبية المطلقة للحاضرين.
- 9- فيما عدا ما سبق تصدر التشريعات بالأغلبية المطلقة للحاضرين.

10- يقوم المؤتمر في مدة لا تتجاوز تسعين يوماً من أول اجتماع له بالآتي:

أ- تعيين رئيس وزراء يقوم باقتراح أسماء وزراء حكومته على أن يحظوا جميعاً بثقة المؤتمر الوطني العام قبل مباشرة أعمالهم كحكومة مؤقتة. كذلك يقوم المؤتمر بتعيين رؤساء الوظائف السيادية.

ب- إعادة تشكيل المفوضية الوطنية العليا لانتخاب هيئة تأسيسية بطريقة الاقتراع الحر المباشر من غير أعضائه لصياغة مشروع دستور دائم للبلاد تُسمى الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وتتكون من ستين عضواً على غرار لجنة الستين التي شكلت لإعداد دستور استقلال ليبيا عام 1951م. ويتولى المؤتمر الوطني العام بموجب قانون خاص تحديد معايير وضوابط انتخابها، ويراعى فيها وجوب تمثيل مكونات المجتمع الليبي ذات الخصوصية اللغوية والثقافية.

وفي جميع الأحوال تصدر قرارات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور بأغلبية ثلثي الأعضاء زائد واحد على أن تنتهي من صياغة مشروع الدستور واعتماده في مدة لا تتجاوز مائة وعشرون يوماً من انعقاد اجتماعها الأول.

11- يقوم المؤتمر الوطني العام بتشكيل لجنة خلال شهر فبراير 2014م. لإجراء تعديل دستوري يتضمن انتخابات رئاسية وبرلمانية، على أن تنتهي من عملها ويعتمد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تشكيلها، ويعد قانون الانتخابات بناء على هذا التعديل، ولا يكون نافذاً إلا بعد إجابة الهيئة التأسيسية في منتصف مدة عملها وفقاً لما سيرد لاحقاً في البند (ب) من الفقرة (12).

12- تنتهي الهيئة التأسيسية من صياغة مشروع الدستور خلال مائة وعشرين يوماً بدءاً من أول اجتماع لها (في مارس 2014م) وتقوم الهيئة التأسيسية في موعد لا يتجاوز ستين يوماً من أول جلسة لها

- بتقديم تقرير إلى المؤتمر الوطني العام (في مايو 2014م) تذكر فيه إمكانية استكمال مشروع الدستور في المدة المذكورة:
- أ- فإن أجابت بإمكانية ذلك يطرح المشروع بعد إتمامه للاستفتاء عليه بنعم أو لا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعتماده.
- فإذا وافق الشعب الليبي على المشروع بأغلبية ثلثي المقترعين تصادق الهيئة على اعتباره دستوراً للبلاد، ويحال إلى المؤتمر الوطني العام لإصداره.
- وإن لم تتم الموافقة عليه تقوم الهيئة بإعادة صياغته وطرحه مرة أخرى للاستفتاء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء الأول.
- يصدر المؤتمر الوطني العام قانون الانتخابات العامة وفقاً للدستور خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إصدار الدستور.
- تُجرى الانتخابات العامة خلال مائة وعشرين يوماً من تاريخ صدور القوانين المنظمة لذلك، ويشرف المؤتمر الوطني العام والحكومة المؤقتة على إعداد كل متطلبات إجراء العملية الانتخابية بصورة ديمقراطية وشفافة.
- تتولى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (والتي يُعاد تشكيلها من قبل المؤتمر الوطني العام) إجراء الانتخابات العامة تحت إشراف القضاء الوطني وبمراقبة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية.
- تصادق المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على النتائج وتعلنها، وتدعى السلطة التشريعية للانعقاد في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ مصادقة المؤتمر الوطني العام عليه، وفي أول جلسة لها يحل المؤتمر الوطني العام وتقوم السلطة التشريعية بأداء مهامها.
- ب- وإن أجابت الهيئة التأسيسية بتعذر إعداد مشروع الدستور في المدة المحددة أعلاه يقوم المؤتمر الوطني العام بوضع التعديل الدستوري وقانون



العدد (3)

رقم الصفحة 250

الانتخابات المشار إليهما في الفقرة (11) موضع التنفيذ في شهر مايو 2014م.

وفي جميع الأحوال يجب ألا تتجاوز مدة المرحلة الانتقالية الثالثة ثمانية عشر شهراً من أول جلسة للهيئة التأسيسية، ولا يتم تمديد هذه المدة إلا باستفتاء شعبي.

مادة (2)

يُعمل بهذا التعديل من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام**

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 5/ربيع الآخر/1435 هجرية.

الموافق: 2014/2/5م.

## قانون رقم (4) لسنة 2014م. بشأن الهلال الأحمر الليبي

### المؤتمر الوطني العام

#### بعد الاطلاع على:

- الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- القانون المدني وتعديلاته.
- القانون رقم (11) لسنة 1971م، في شأن الدفاع المدني.
- القانون رقم (10) لسنة 1992م، بشأن الأمن والشرطة.
- القانون رقم 1369/19 بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية.
- قرار إنشاء هيئة السلامة الوطنية رقم (437) لسنة 2008م.
- قرار إنشاء اللجنة الوطنية الدائمة للإغاثة رقم (137) لسنة 2006م.
- وعلى ما قرره المؤتمر الوطني في اجتماعه العادي رقم (164) المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ 4/ربيع الآخر/1435هجرية، الموافق 4/فبراير/2014م.

### أصدر القانون الآتي:

#### المادة (1)

الهلال الأحمر الليبي منظمة إنسانية تطوعية ليبية لها شعارها الخاص، مؤسسة في شكل جمعية وطنية مستقلة ذات نفع عام وفقاً لاتفاقيات جنيف وملاحقها، تعمل على هدي المبادئ الأساسية الدولية في هذا الشأن، تقوم بمساندة السلطات العامة، وتقدم المساعدة والعون إذا ما اقتضى الأمر ذلك، أو طلب منها لأشد الفئات ضعفاً دون أي تمييز.

## المادة (2)

تعمل جمعية الهلال الأحمر داخل ليبيا وخارجها للعناية بالكرامة الإنسانية والحق في الحياة، وهي الجهة الوحيدة التي تقوم بمهام الهلال الأحمر محلياً وإقليمياً ودولياً. وتتمتع أموالها بحرمة المال العام، وموظفوها بصفة الموظف العام أثناء تأدية أعمالهم التطوعية.

## المادة (3)

تهتم جمعية الهلال الأحمر بنشر القانون الدولي الإنساني داخلياً وخارجياً ولها حق تلقي وإصدار نداء المساعدة فيما يتعلق بنشاطها دولياً.

## المادة (4)

يختص مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر دون غيره بإدارة شؤونها وبتمثيلها قانوناً أمام كافة الجهات المحلية والدولية، وله حق الاستعانة بالسلطات الرسمية لتحقيق أهدافها.

## المادة (5)

يصدر النظام الأساسي للجمعية ويعتمد من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الجمعية العمومية للجمعية، ويتضمن القواعد التفصيلية التي تنظم آلية عملها وتسميات هيكلها والاختصاصات والصلاحيات المقررة لها طبقاً للقواعد الأساسية الموضحة بالمادة الأولى من هذا القانون.

## المادة (6)

يُعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره، ويُنشر بالجريدة الرسمية، ويُغى كل حكم يخالف أحكامه.

## المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس:-

بتاريخ: 5/ربيع الآخر/1435هجرية.

الموافق: 5/فبراير/2014م.

**قانون رقم (6) لسنة 2014م.  
بشأن تعديل القانون رقم (28) لسنة 2013م.  
المؤتمر الوطني العام  
بعد الاطلاع على :**

- الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- القانون رقم (87) لسنة 1971م. بشأن إدارة قضايا.
- القانون رقم (88) لسنة 1971م. بشأن القضاء الإداري وتعديلاته.
- القانون رقم (6) لسنة 2006م. بشأن نظام القضاء وتعديلاته.
- القانون رقم (13) لسنة 2013م. بشأن العزل السياسي والإداري.
- القانون رقم (28) لسنة 2013م. في شأن تعديل العزل السياسي.
- وعلى ما قرره المؤتمر الوطني العام باجتماعه العادي رقم (164) المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ 4/ربيع الآخر/1435هـ جريئة، الموافق 4/فبراير/2013م.

**أصدر القانون الآتي**

**المادة (1)**

تُعدل الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم (28) لسنة 2013م الصادر في شأن تعديل مادة في القانون رقم (13) لسنة 2013م. بشأن العزل السياسي.

**بحيث يكون نصها على النحو الآتي:**

استثناء من أحكام المادة الثانية عشرة من هذا القانون تتولي الهيئة فحص ومراجعة طلب المترشح لانتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، أو لأية انتخابات عامة أو محلية، وتفصل فيه خلال اثني عشر يوماً من تاريخ تسلمها له من المفوضية العليا للانتخابات، ولذوي الشأن

رقم الصفحة 254

العدد (3)

حق الطعن على هذا القرار أمام رئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو من يفوضه في ذلك خلال اثنتين وسبعين ساعة من تاريخ نشر هذا القرار في الدائرة الانتخابية المختصة، ويفصل في هذا الطعن خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه.

ويستأنف أمام محكمة الاستئناف المختصة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره، والتي تفصل فيه بهيئة مرافعة خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه بحكم باتٍ غير قابل للطعن وملزم لجميع الجهات وذوي الشأن.

## المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القانون من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

## المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 5/ربيع الآخر/1435 هجرية.

الموافق: 5/فبراير/2014م.

**قرار المؤتمر الوطني العام  
رقم (88) لسنة 2013م.  
في شأن إلغاء قرار المؤتمر الوطني العام  
رقم (73) لسنة 2013م.**

**المؤتمر الوطني العام:-**

**بعد الاطلاع:**

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (73) لسنة 2013م. بشأن تفويض رئيس المؤتمر في بعض الاختصاصات.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي السابع والثلاثين بعد المائة المنعقد يوم الأحد بتاريخ 3/نوفمبر/2013م.

**صدر القرار الآتي:**

**المادة الأولى**

يُلغى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (73) لسنة 2013م. المشار إليه.

**المادة الثانية**

تُشكل بقرار يصدر عن المؤتمر الوطني العام لجنة خاصة من أعضاء المؤتمر تتولى تقديم مقترح يتضمن الحالات والمسائل التي يجوز للمؤتمر تفويض رئيسه في اتخاذ القرارات بشأنها طبقاً للإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته والتشريعات النافذة ذات العلاقة.

المادة الثالثة

على اللجنة أن تعرض على المؤتمر الوطني العام نتائج أعمالها في أجل أقصاه سبعة أيام من تاريخ صدور القرار بتسمية رئيسها وأعضائها.

المادة الرابعة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره 3/نوفمبر/2013م. ويُلغى كل حكم يخالفه، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس

بتاريخ: 16/محرم/1435هـ.

الموافق: 20/نوفمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام  
رقم (89) لسنة 2013م.  
في شأن اعتماد انتخاب النائب الأول  
لرئيس المؤتمر الوطني العام**

**المؤتمر الوطني العام:-**

**بعد الاطلاع:**

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (4) لسنة 2012م. بشأن اعتماد انتخابات المؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القرار رقم (1) لسنة 2012م. بشأن اعتماد نتائج انتخابات رئاسة المؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (66) لسنة 2013م. في شأن قبول استقالة.
- وعلى ماخلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الرابع والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الأحد الموافق 24/نوفمبر/2013م.

**صدر القرار الآتي:**

**المادة (1)**

**يُعتمد انتخاب السيد/ عزالدين محمد يونس العوامي نائباً أولاً لرئيس المؤتمر الوطني العام.**



العدد (3)

رقم الصفحة 258

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ إقراره في 24/نوفمبر/2013م. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس

بتاريخ: 21/محرم/1435هـ.

الموافق: 25/نوفمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام  
رقم (90) لسنة 2013م.  
في شأن الإذن للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات  
بإجراء استطلاع للرأي**

**المؤتمر الوطني العام**

**بعد الإطلاع:**

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى القانون رقم (8) لسنة 2013م. بشأن إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 2013م. في شأن انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الرابع والأربعين بعد المائة المنعقد بتاريخ 24/نوفمبر/2013م.

**صدر القرار الآتي:**

**المادة الأولى**

يؤذن للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات المحدثه بموجب القانون رقم (8) لسنة 2013م. المشار إليه بإجراء استطلاع للرأي مصاحب لعملية انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور وذلك في المسائل الآتية:

- 1- شكل الدولة.
- 2- نظام الحكم.
- 3- اللغات الرسمية للدولة.
- 4- النظام الإداري للدولة.

المادة الثانية

لا تمثل نتائج الاستطلاع المشار إليه أي إزام على عاتق الهيئة التأسيسية لإعداد مشروع الدستور الدائم للبلاد للأخذ بها، وإنما تكون هذه النتائج على سبيل الاستئناس والاسترشاد بها.

المادة الثالثة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس

بتاريخ: 28/محرم/1435هـ.

الموافق: 2/ديسمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام  
رقم (91) لسنة 2013 ميلادي  
بشأن الإذن بإجراء مناقلة بين أبواب الميزانية  
المؤتمر الوطني العام:**

**بعد الاطلاع على :-**

- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام وتعديلاته.
- وعلى القانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2013م. بشأن اعتماد الميزانية العامة لسنة 2013م.
- وعلى ما قرره المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة بتاريخ 3/ديسمبر/2013م.

**أصدر القرار الآتي:**

**المادة (1)**

يؤذن لوزارة المالية ووزارة التخطيط بإجراء مناقلة من الباب الثالث من ميزانية عام 2013م من مخصصات وزارة الحكم المحلي مبلغ وقدره (157.955.820.000.دل) فقط مائة وسبعة وخمسون مليوناً وتسعمائة وخمسة وخمسون ألفاً وثمانمائة وعشرون ديناراً لا غير على أن يتم تخصيص المبلغ المنقول إلى الباب الرابع (دعم النظافة).

**المادة (2)**

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه، ويُنشر بالجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 01/صفر/1435هجري.

الموافق: 04/ديسمبر/2013ميلادي.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (92) لسنة 2013م في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للثالث من شهر ديسمبر 2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/ **عبدالحفيظ محمد محمد بن زيتون**، سفيراً لليبيا لدى جمهورية سلوفاكيا.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (93) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للثالث من شهر ديسمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/ **ناجي أحمد شلغم**، سفيراً لليبيا لدى جمهورية العراق.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه. ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (94) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للثالث من شهر ديسمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/محمد صلاح الدين نور الدين محمد الشلي، سفيراً لليبيا لدى جمهورية أوكرانيا.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (95) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للثالث من شهر ديسمبر/2013م.

### صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/أحمد عبدالكريم عون، سفيراً لليبيا في دولة اليابان.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.



## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (96) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام:

-بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقضلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للثالث من شهر ديسمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/ **لطفى الأمين المغربي**، سفيراً لليبيا لدى جمهورية ساحل العاج.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (97) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقضلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للثالث من شهر ديسمبر/2013م.

**صدر القرار الآتي:**

المادة (1)

يُعين السيد/علي سالم عيله، سفيراً لليبيا في دولة الفاتيكان.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (98) لسنة 2013م في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام:

- بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للثالث من شهر ديسمبر/2013م.

### صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/ **سالم عبدالرحمن عبدالخالق السعيطي**، سفيراً لليبيا لدى جمهورية كازاخستان.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

### المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (99) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للثالث من شهر ديسمبر/2013م.

**صدر القرار الآتي:**

المادة (1)

يُعين السيد/تاجوري شرادي تاجوري شرادي، سفيراً لليبيا لدى جمهورية صربيا.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (100) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام:

- بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والفنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للثالث من شهر ديسمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/إبراهيم سليمان محمد الضراط، سفيراً لليبييا لدى جمهورية روسيا الاتحادية.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (101) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للثالث من شهر ديسمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/حاجي علي سعيد دهان، سفيراً لليبيا لدى جمهورية بولندا.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (102) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير

### المؤتمر الوطني العام: بعد الاطلاع

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق للتالث من شهر ديسمبر/2013م.

### صدر القرار الآتي

#### المادة (1)

يُعين السيد/ **رمضان فرج عبد السلام بازامه**، سفيراً لليبييا لدى جمهورية اليمن.

#### المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

### المؤتمر الوطني العام - ليبييا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (103) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق الثالث من شهر ديسمبر/2013م.

### صدر القرار الآتي

المادة (1)

يُعين السيد/عبد الرحمن مفتاح بن عمران، سفيراً لليبي لدى جمهورية المجر.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.



## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (104) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:-

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م، في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق الثالث من شهر ديسمبر/2013م.

### صدر القرار الآتي

المادة (1)

يُعين السيد/ **يوسف الهادي الزرقاني**، سفيراً لليبيا لدى جمهورية بلغاريا.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

### المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (105) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:-

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م، في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق الثالث من شهر ديسمبر/2013م.

### صدر القرار الآتي

المادة (1)

يُعين السيد/ **عربي سالم علي الهلودي**، سفيراً لليبيا لدى جمهورية البوسنة والهرسك.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

### المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 5/صفر/1435هـ.

الموافق: 8/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (106) لسنة 2013م. في شأن تكليف بمهام

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:-

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي السادس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الأربعاء بتاريخ 4/ديسمبر/2013م.

### صدر القرار الآتي:

#### المادة الأولى

يتولى رئيس وأعضاء لجنة المصالحة الوطنية بالمؤتمر الوطني العام تقديم مقترح بشأن تفعيل دور اللجنة في شأن المصالحة الوطنية خلال أجل أقصاه عشرة أيام من تاريخ صدور هذا القرار.

#### المادة الثانية

على رئيس ديوان المؤتمر الوطني العام التعاون الكامل في تقديم المساعدة اللازمة فيما تطلبه اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من إمكانيات مادية ولوجستية.

#### المادة الثالثة

للجنة الحق في الاستعانة بمن ترى الاستعانة به من خارج المؤتمر تحقيقاً لغاياتها.

المادة الرابعة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 7/صفر/1435هـ.

الموافق: 10/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (107) لسنة 2013م. في شأن إرجاع المهجرين من مناطق باطن الجبل

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي السابع والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الأحد بتاريخ 8/ديسمبر/2013م.
- ولدواعي المصلحة العامة.

### صدر القرار الآتي:

#### المادة الأولى

على الحكومة المؤقتة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن إرجاع كافة المهجرين من مناطق الصيعان إلى مناطقهم وقراهم "أم الفار والعجمية والعطف وزقزاو" في أجل غايته عشرة أيام من تاريخ صدور هذا القرار، كما تتخذ الحكومة الإجراءات والترتيبات الكفيلة بجبر الضرر وإعادة إعمار تلك المناطق.

#### المادة الثانية

تحال النزاعات المتعلقة بحيازة وملكية الأراضي في المناطق المشار إليها في المادة الأولى من هذا القرار إلى القضاء للفصل فيها، على أن يلتزم جميع الأطراف بتطبيق الأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن حال صدورها.

المادة الثالثة

على الحكومة المؤقتة أن تقدم تقريراً مفصلاً عن نتائج أعمالها إلى المؤتمر الوطني العام بانقضاء الأجل الممنوح لها في المادة الأولى من هذا القرار.

المادة الرابعة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى كل فيما يخصه تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس:

بتاريخ: 7/صفر/1435هـ.

الموافق: 10/ديسمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام**  
**رقم (108) لسنة 2013م.**  
**بالإذن لمجلس الوزراء في نقل مخصصات مالية**

**المؤتمر الوطني العام:**

**بعد الاطلاع على:**

- الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- القانون رقم (7) لسنة 2013م. بشأن اعتماد الميزانية العامة لسنة 2013م. وتعديلاته.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435 هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

**صدر القرار الآتي:**

**المادة (1)**

يؤذن لوزارة المالية ووزارة التخطيط بإجراء المناقشات التالية من مخصصات الباب الثالث لميزانية عام 2013م. على أن يتم تخصيص كل مناقلة إلى الباب المحدد في الجدول المدرج، وعلى وزارة التخطيط تحديد البند الذي سيتم نقل هذا المبلغ منه من داخل مخصصات الباب الثالث لميزانية عام 2013م.

البند	المبلغ (د.ل)	القطاع		الباب	
		إلى	من	إلى	من
صندوق موازنة الأسعار	300,000,000	وزارة الاقتصاد	يحدد من قبل وزارة التخطيط	الرابع	الثالث
تغطية مرتبات المؤسسة الوطنية للنفط والشركات التابعة لها وجهاز حرس المنشآت	520,000,000	وزارة النفط	يحدد من قبل وزارة التخطيط	الأول	الثالث
تغطية التزامات الأحكام القضائية	100,000,000	وزارة المالية	يحدد من قبل وزارة التخطيط	الثاني	الثالث

920,000,000

**إجمالي: تسعمائة وعشرون مليون دينار ليبي فقط لاغير.**

#### المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

#### المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 7/صفر/1435هـ.

الموافق: 10/ديسمبر/2013م.



**قرار المؤتمر الوطني العام**  
**رقم (109) لسنة 2013م.**  
**بالإذن لمجلس الوزراء باستخدام الفائض النقدي**  
**لميزانية 2012م. والسنوات السابقة**

**المؤتمر الوطني العام:**

**بعد الاطلاع على:**

- الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- القانون رقم (7) لسنة 2013م. بشأن اعتماد الميزانية العامة لسنة 2013م. وتعديلاته.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

**صدر القرار الآتي:**

**المادة الأولى**

يؤذن لمجلس الوزراء باستخدام الفائض النقدي لسنة 2012م. والسنوات السابقة بقيمة إجمالية وقدرها (6,440,000,000 د.د) ستة مليارات وأربع مائة وأربعون مليون دينار ليبي فقط، لسد العجز الحاصل في السيولة والبالغ قيمتها (8,440,000,000 د.د) ثمانية مليارات وأربع مائة وأربعون مليون دينار ليبي فقط، بناء على الجدول المدرج أدناه، على أن يتم معالجة الفرق بالإيرادات المتوقعة تحصيلها خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2013م.

## جدول السيولة المطلوبة لتغطية العجز في أبواب الميزانية

	8,440,000,000	إجمالي عجز السيولة
		الباب الأول
أربعمائة وعشرة ملايين دينار	410,000,000 د.ل.	نوفمبر 2013م.
(مليار) وثمانمائة مليون دينار	1,800,000,000 د.ل.	ديسمبر 2013م.
اثنان (مليار) ومائتان وعشرة ملايين دينار	2,210,000,000 د.ل.	إجمالي الباب
		الباب الثاني
مليار وستمائة وخمسون مليون دينار	1,650,000,000 د.ل.	نوفمبر 2013م.
(مليار) وستمائة وخمسون مليون دينار	1,650,000,000 د.ل.	ديسمبر 2013م.
ثلاثة مليارات وثلاثمائة مليون دينار	3,300,000,000 د.ل.	إجمالي الباب
		الباب الثالث
خمسمائة وعشرون مليون دينار	520,000,000 د.ل.	مؤسسة النفط والشركات التابعة لها وحرس المنشآت النفطية لتغطية المرتبات
مائة وثمانية عشر مليون دينار	118,000,000 د.ل.	وزارة التعليم العالي لتغطية مكافآت الطلبة بالخارج
مائتان وسبعون مليون دينار	270,000,000 د.ل.	وزارة الإسكان والمرافق لتغطية جزء من تعويضات المساكن المتضررة نتيجة حرب التحرير
تسعة وثمانون مليون دينار	89,000,000 د.ل.	وزارة العمل ومصروفات التدريب لهيئة شؤون المحاربين
تسعمائة وسبعة وتسعون مليون دينار	997,000,000 د.ل.	إجمالي الباب الثالث

		الباب الرابع
مليار ومائة وثلاثة وثمانون مليون دينار	1,183,000,000 د.د.	تغطية العجز الحالي
ثلاثمائة مليون دينار	300,000,000 د.د.	المنافلة المطلوبة لصندوق موازنة الأسعار
مليار وأربعمائة وثلاثة وثمانون مليون دينار	1,483,000,000 د.د.	إجمالي الباب
		إحتياطي الميزانية
أربعمائة وخمسون مليون دينار	450,000,000 د.د.	تغطية العجز في السيولة
أربعمائة وخمسون مليون دينار	450,000,000 د.د.	إجمالي احتياطي الميزانية

8,440,000,000 د.د.	إجمالي عجز السيولة
2,000,000,000 د.د.	موارد نقدية متوقعة حتى نهاية سنة 2013م.
6,440,000,000 د.د.	تفويض السيولة المطلوبة من أرصدة 2012م. لتغطية عجز السيولة لعام 2013م.

#### المادة الثانية

على وزارة المالية التقيد بعدم تحويل سيولة الربع الثالث والربع الرابع من مخصصات الباب الثاني إلى أي من الوزارات والوحدات الإدارية إلا بعد استيفاء كافة البيانات والمعلومات وأرصدة الصرف لتلك الوحدة حتى 30/سبتمبر/2013م. من قبل الوحدة الإدارية أو الوزارة المعنية.

#### المادة الثالثة

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

#### المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 7/صفر/1435هـ.

الموافق: 10/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (110) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/ أحمد المبروك صافار، سفيراً لليبيا لدى جمهورية إيطاليا.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 9/صفر/1435هـ.

الموافق: 12/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (111) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

### صدر القرار الآتي:

#### المادة (1)

يُعين السيد/ **محمد محمد الغيرانسي**، سفيراً لليبيا لدى المملكة الأردنية الهاشمية.

#### المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

### المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 9/صفر/1435هـ.

الموافق: 12/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (112) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/ أغسطس/ 2011 م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/ محمد عامر علي صوله، سفيراً لليبيا لدى دولة السودان.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 9/صفر/1435هـ.

الموافق: 12/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (113) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/ أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقتلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

**صدر القرار الآتي:**

المادة (1)

يُعين السيد/ **عثمان سليمان سعد حباره**، سفيراً لليبيا لدى جمهورية كوريا الجنوبية.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس.

بتاريخ: 9/ صفر/1435هـ.

الموافق: 12/ ديسمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام  
رقم (114) لسنة 2013م.  
في شأن تعيين سفير.**

**المؤتمر الوطني العام :**

**بعد الاطلاع :**

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011 وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقتصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

**صدر القرار الآتي:**

**المادة (1)**

يُعين السيد/ **خالد زايد دهان**، سفيراً لليبيا لدى جمهورية البرازيل.

**المادة (2)**

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس.

بتاريخ: 9/صفر/1435هـ.

الموافق: 12/ديسمبر/2013م.



## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (115) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام :

بعد الإطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011 وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقتصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ماخلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/ **حسين عمران أبوالشواشي**، سفيراً لليبيا لدى جمهورية التشيك.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس.

بتاريخ: 9/صفر/1435هـ.

الموافق: 12/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (116) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام :

بعد الإطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ماخلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/ محمد رضا الهاشمي الدوكالي، سفيراً لليبيا لدى دولة إرثريا.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس.

بتاريخ: 9/صفر/1435هـ.

الموافق: 12/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (117) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام :

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقنصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ماخلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/ محمد محمود سليم، سفيراً لليبيا لدى مملكة الدنمارك.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس.

بتاريخ: 9/صفر/1435هـ.

الموافق: 12/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (118) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

المؤتمر الوطني العام :

بعد الاطلاع :

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م. في شأن تنظيم العمل السياسي والقتلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى ماخلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ السابع من شهر صفر/1435هـ. الموافق للعاشر من شهر ديسمبر/2013م.

### صدر القرار الآتي:

المادة (1)

يُعين السيد/ إبراهيم موسى سعيد قراده، سفيراً لليبيا لدى مملكة السويد.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

### المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس.

بتاريخ: 9/صفر/1435هـ.

الموافق: 12/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (119) لسنة 2013م. في شأن تصويب قرار

### المؤتمر الوطني العام

#### بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (97) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير.

#### صدر القرار الآتي:

##### المادة الأولى

يُصوب قرار المؤتمر الوطني العام رقم (97) لسنة 2013م. المشار إليه في المادة الأولى وذلك على النحو الآتي:

الخطأ: يُعين السيد/ **علي سالم عيله**، سفيراً لليبيا في دولة الفاتيكان.  
الصواب: يُعين السيد/ **عبد السلام علي سالم عيله**، سفيراً لليبيا في دولة الفاتيكان.

##### المادة الثانية

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ 8/ديسمبر/2013م. ويُغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

#### المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 12/صفر/1435هـ.

الموافق: 16/ديسمبر/2013م.

## قرار المؤتمر الوطني العام رقم (120) لسنة 2013م. في شأن تعيين سفير

المؤتمر الوطني العام:

بعد الاطلاع

- على الإعلان الدستوري الصادر في 3/أغسطس/2011م. وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2001م، في شأن تنظيم العمل السياسي والقتصلي ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م. في شأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الخامس والأربعين بعد المائة المنعقد يوم الثلاثاء بتاريخ التاسع والعشرين من شهر محرم/1435هـ. الموافق الثالث من شهر ديسمبر/2013م.

### صدر القرار الآتي

المادة (1)

يُعين السيد/ **المبروك محمد ميلاد**، سفيراً لليبيا لدى مملكة بلجيكا والاتحاد الأوروبي.

المادة (2)

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُغى كل حكم يخالفه ويُنشر في الجريدة الرسمية.

### المؤتمر الوطني العام - ليبيا

صدر في طرابلس

بتاريخ: 9/صفر/1435هـ.

الموافق: 12/ديسمبر/2013م.

**قرار المؤتمر الوطني العام**  
**رقم (121) لسنة 2013م.**  
**بشأن تكليف وزارتي الداخلية والدفاع**  
**بتنفيذ أوامر القبض الصادرة في حق المتورطين في السطو على**  
**الأموال المنقولة إلى المصرف المركزي فرع سرت**

**المؤتمر الوطني العام:**

**بعد الاطلاع على:**

- الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م. وتعديلاته.
- قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م. في شأن اعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام وتعديلاته.
- ما قرره المؤتمر الوطني العام في اجتماعه العادي الثامن والأربعين بعد المائة المنعقد بتاريخ الثلاثاء الموافق 10/ديسمبر/2013م.

**أصدر القرار الآتي**

**المادة الأولى**

تُكلف وزارتا الداخلية والدفاع بتنفيذ الأوامر الصادرة بإلقاء القبض والضبط والإحضار على المتورطين في واقعة السطو على الأموال وسرقتها بالإكراه وهي منقولة من المصرف المركزي طرابلس إلى فرع المصرف بسرت، وتقديم كل العون والمساعدة المطلوبة من النائب العام ووكلائه المنتدبين للتحقيق فيها، وذلك خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً. وللوزارتين كافة الصلاحيات اللازمة لتنفيذ القرار ولو باستخدام القوة عند اللزوم.

**المادة الثانية**

تُكلف وزارتا الداخلية والدفاع بالعمل على تأمين استرجاع الأموال المنهوبة في الواقعة المبينة بالمادة الأولى واستخدام كافة السبل القانونية المتاحة في سبيل تحقيق ذلك.

**المادة الثالثة**

يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**

صدر في طرابلس

بتاريخ: 13/صفر/1435هـ.

الموافق: 16/ديسمبر/2013م.



**قرار مجلس الوزراء  
رقم (368) لسنة 2013 ميلادية  
باعتتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد  
وتنظيم جهازها الإداري**

**مجلس الوزراء**

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة، ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (60) لسنة 1976 ميلادية، بشأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (9) لسنة 2000 ميلادية، بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2005 ميلادية، بشأن المصارف وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (3) لسنة 2005 ميلادية، بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (9) لسنة 2010 ميلادية، بشأن تشجيع الاستثمار ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 2010 ميلادية، بشأن سوق المال.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادية، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010 ميلادية، بشأن النشاط التجاري واللوائح والقرارات التنفيذية الصادرة بمقتضاه.

- وعلى قرار المؤتمر الوطني رقم (10) لسنة 2012 ميلادية، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2012 ميلادية، بتحديد اختصاصات وكلاء الوزارات ومساعدتهم.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (59) لسنة 2012 ميلادية، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (229) لسنة 2012 ميلادية، بتحديد تبعية شركتين
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (313) لسنة 2012 ميلادية، بشأن إنشاء مشروع شبكة ليبيا للتجارة .
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (210) لسنة 2013 ميلادية، بإنشاء الهيئة الوطنية للمعارض وتنمية الصادرات وتقرير بعض الأحكام.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (760) لسنة 2007 ميلادية، بإنشاء هيئة الإشراف على التأمين.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (410) لسنة 2008 ميلادية، بإنشاء صندوق موازنة الأسعار.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (73) لسنة 2011 ميلادية، بإعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وتقرير بعض الأحكام بشأنه.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (410) لسنة 2008 ميلادية، بإنشاء صندوق موازنة الأسعار
- وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد بكتابه رقم (3523) المؤرخ في 29/مايو/2013 ميلادية.

العدد (3)

رقم الصفحة 300

- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (2633) بتاريخ 23/يونيو/2013م.ملادية.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء باجتماعه الاستثنائي الرابع عشر لسنة 2013م.ملادية.

## قرر

### مادة (1)

يعتمد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد وتنظيم جهازها الإداري وفقاً لأحكام هذا القرار.

### مادة (2)

تمارس وزارة الاقتصاد تنفيذ السياسات والخطط العامة المرتبطة بنشاطها، ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ القوانين والقرارات في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار، وفق المنهج العلمي الذي يكفل تحقيق أهداف الدولة ومتابعة تنفيذها وصولاً إلى الغايات والنتائج المطلوبة، ولها على وجه الخصوص ما يلي:

- 1- متابعة تنفيذ التشريعات الصادرة في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار واقتراح تطويرها بما يكفل تحقيق السياسات والغايات المقررة بالخصوص.
- 2- اقتراح الخطط والبرامج ذات العلاقة بالسياسات الاقتصادية للدولة.
- 3- إعداد واقتراح مشروعات التنمية المتعلقة بالوزارة وميزانياتها السنوية.
- 4- إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بنشاط الوزارة، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

- 5- اقتراح السياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في مجالات الإنتاج، والاستهلاك، والتسويق، والدخل، والادخار والتأمين، وإعادة الدراسات اللازمة بشأنها.
- 6- إبداء الرأي حول الموضوعات التي تحال من مجلس الوزراء في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار.
- 7- إعداد الدراسات الخاصة بتنظيم التجارة الداخلية، وإعداد تقارير دورية عن حركة الأسواق ومدى توفر السلع بها، والكشف عن المشاكل التي تحول دون انسيابها، واقتراح أدوات مزاولة النشاط الاقتصادي وتنظيمها.
- 8- إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة التجارية وفقاً للتشريعات النافذة.
- 9- متابعة حركة أسعار السلع والخدمات وإعداد التقارير والدراسات الخاصة بها وتحديد أسعار السلع والخدمات التي تتطلبها المصلحة العامة، وتوحيد أسعارها على مستوى الدولة.
- 10- متابعة تنفيذ التشريعات المنظمة للمنافسة وحماية المستهلك ومنع الاحتكار ومكافحة الإغراق بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، واقتراح تطوير التشريعات والنظم والقواعد بما يتلاءم مع السياسات الاقتصادية المقررة.
- 11- تنفيذ التشريعات المتعلقة بتأسيس وإشهار الشركات، وتنظيم أعمال السجل التجاري، والوكالات التجارية والعلامات التجارية، ووضع الضوابط اللازمة لذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 12- تنفيذ التشريعات المتعلقة بفروع ومكاتب تمثيل الشركات الأجنبية وتحديد النظم اللازمة لذلك.

- 13- تنفيذ التشريعات المتعلقة بالتجارة والتصدير والاستيراد، ووضع واقتراح اللوائح والنظم والضوابط اللازمة لذلك.
- 14- العمل على تشجيع وتنمية الصادرات للمنتجات المحلية القابلة للتصدير بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 15- دراسة ومتابعة وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمساهمة في المؤتمرات الاقتصادية واللجان المشتركة بالتنسيق مع وزارة الخارجية و التعاون الدولي والجهات ذات العلاقة.
- 16- المشاركة في إعداد المعاهدات والاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، ومتابعة تنفيذها في إطار السياسات المعتمدة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 17- متابعة المؤسسات والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بعمل الوزارة بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- 18- تولي شؤون المعارض، والإشراف على المعارض المحلية والدولية المتخصصة، بما يساعد على تحقيق أهدافها ويحقق نقل التقنية وترويج الإنتاج المحلي والاستثمار.
- 19- إنشاء غرف التجارة والصناعة والزراعة والإشراف عليها وعلى اتحادها العام ومجالس أصحاب الأعمال ورعاية نشاطها وتطويرها بما يساعد على تحقيق أهدافها.
- 20- تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي داخل ليبيا واقتراح تطوير التشريعات المنظمة للاستثمار وإزالة المعوقات التي تواجهه بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

- 21- تطوير القدرات التنافسية للنشاط الاقتصادي، وتشجيع وزيادة فرص الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال الجهات التابعة للوزارة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- 22- توسيع الخصخصة بما يكفل مشاركة فعالة للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- 23- تنظيم شؤون التمثيل الاقتصادي بين ليبيا والدول الأخرى، ومتابعة هذا النشاط وإعداد التقارير اللازمة عنه بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي.
- 24- إصدار قرارات التعيين، والنقل، والندب، والإعارة وفقاً لميزانية الوزارة وملاكها الوظيفي بالضوابط الواردة في التشريعات النافذة.
- 25- الإشراف والرقابة على هيئة سوق المال واقتراح التشريعات والبرامج الكفيلة بتطوير سوق المال، وبما يساعد على تشجيع ودعم حركة الادخار والاستثمار والتداول في السوق.
- 26- وضع البرامج الكفيلة بتنمية الوعي الادخاري والاستثماري وترسيخ مبادئ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.
- 27- اقتراح حوافز الاستثمار، وتطوير التشريعات والسياسات الاستثمارية لتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في برامج التنمية الاقتصادية.
- 28- الإشراف على المناطق الحرة، وتحديد مناطق إنشائها، وتقييم جدواها الاقتصادية، واقتراح القواعد والإجراءات المتعلقة بتجارة العبور والمناطق الحرة، ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وإجراء البحوث اللازمة لتطويرها.

- 29- الإشراف والرقابة على سوق التأمين وأدواته، واقتراح تطوير التشريعات المتعلقة بنشاط التأمين والقيام بالدراسات التأمينية والمساهمة في تطوير سوق التأمين.
- 30- تنفيذ التشريعات المتعلقة بالمكاييل والموازن والمقاييس، ووضع أسس وضوابط استعمالها ومراقبتها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 31- ممارسة الاختصاصات المتعلقة بالتأخير التمويلي وفقاً للتشريعات النافذة.
- 32- تحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين بالوزارة والجهات التابعة لها، ووضع مشروعات خططها التنفيذية تكون وفقاً للمعايير التي تضعها الجهات المختصة.
- 33- اقتراح تمثيل ليبيا في هيئات ومؤسسات الاستثمار والتأمينات الدولية والإقليمية التي تساهم فيها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 34- وضع البرامج الخاصة بتكوين الأطر المتخصصة، ورفع كفاءة الموظفين بالوزارة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وكافة المجالات ذات العلاقة بنشاطها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- 35- الإشراف على إنشاء وتطوير وتفعيل شبكة التجارة الدولية والإلكترونية بما يعمل على الربط بين الجهات ذات العلاقة خاصة فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير، وكافة الأعمال التجارية.
- 36- الإشراف على الجهات التابعة للوزارة، ومتابعتها وتقييم أعمالها وبحث ومراجعة أوضاعها المالية والإدارية بما يضمن تحقيق المستهدف من إنشائها واقتراح ما يلزم بشأنها.
- 37- دعم ومساندة القطاع الخاص واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين بيئة العمل والاستثمار وممارسة النشاط الاقتصادي.

38- وضع السياسات والخطط اللازمة للمشروعات الصغرى والمتوسطة وتحديد آليات تنفيذها وإدارتها والإشراف عليها ومتابعتها.

مادة (3)

يكون لديوان الوزارة وكيل وزارة أو أكثر ووكيل مساعد أو أكثر يمارس كلٌ منهم المهام المقررة لوكلاء الوزارات بموجب التشريعات النافذة، ويعملون تحت إشراف الوزير.

وفي حالة تعدد الوكلاء تسند لهم الاختصاصات المقررة لوكلاء الوزارات بموجب التشريعات النافذة، ويجوز للوزير توزيع المهام والاختصاصات بينهم أو تكليفهم بتأدية مهام في حدود إدارية معينة بمراعاة التنسيق بينهم.

مادة (4)

**تتبع وزارة الاقتصاد الجهات التالية:**

- 1- صندوق موازنة الأسعار.
- 2- صندوق ضمان الإقراض لأغراض التشغيل.
- 3- هيئة الإشراف على التأمين.
- 4- الهيئة الوطنية للمعارض وتنمية الصادرات.
- 5- الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة.
- 6- الهيئة العامة للرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
- 7- مركز المعلومات والتوثيق الاقتصادي.
- 8- البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- 9- مشروع شبكة ليبيا للتجارة.
- 10- مراقبات الاقتصاد.



11- الشركات التابعة للوزارة.

وتشرف الوزارة على غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحادها العام، ومجالس أصحاب الأعمال.

مادة (5)

**يتكون الهيكل التنظيمي لديوان الوزارة من التقسيمات الآتية.**

1- إدارة التخطيط الاستراتيجي والدراسات والبحوث الاقتصادية.

2- إدارة الشركات والتسجيلات التجارية.

3- إدارة التجارة الداخلية.

4- إدارة التجارة الخارجية والتعاون الدولي.

5- إدارة التفتيش وحماية المستهلك.

6- إدارة الموارد البشرية.

7- إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

8- إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة.

9- إدارة المناطق الحرة.

10- مكتب الوزير.

11- مكتب المتابعة.

12- مكتب الشؤون القانونية.

13- مكتب المراجعة الداخلية.

14- مكتب العلاقات التجارية.

15- مكتب تقنية المعلومات.

16- مكتب الإعلام الاقتصادي.

17- مكتب المشروعات والصيانة.

18- مكتب الوكيل\_\_\_\_\_ل.

19- مكتب الوكيل المساعد.

### مادة (6)

تختص إدارة التخطيط الاستراتيجي والدراسات والبحوث الاقتصادية بما يلي:

- 1- تحديث السياسات والقيم والأهداف العامة والأهداف التشغيلية للوزارة.
- 2- الإشراف على إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة والجهات التابعة لها، ووضع مستهدفاتها والتأكد من تحقيق هذه المستهدفات.
- 3- الإشراف على إعداد الخطط التشغيلية الخاصة بالوزارة والجهات التابعة لها.
- 4- وضع معايير أداء الخطط الاستراتيجية والتشغيلية الخاصة بالوزارة وتقسيماتها المختلفة والجهات التابعة لها، ومتابعة تنفيذها وإعداد تقارير الإنحراف والتصحيح.
- 5- إعداد برامج وخطط التنمية المتعلقة بالوزارة ومتابعة تنفيذها.
- 6- نشر ثقافة التميز المؤسسي في الوزارة والجهات التابعة لها، والقيام بعملية التدريب لمنسقي التخطيط الاستراتيجي، والتميز المؤسسي في الإدارات، وشرح آليات تنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- 7- عقد المقارنات المعيارية بين الوزارة والمؤسسات المناظرة لها.
- 8- وضع معايير التميز لموظفي الوزارة والجهات التابعة لتحديد الموظفين المتميزين بالتنسيق مع مكتب الإعلام الاقتصادي في عقد ملتقيات التميز وتكريم الإدارات والموظفين المتميزين.
- 9- المراجعة الدورية لمنهجيات عمل الوزارة، والتحقق من مدى فعاليتها لتحقيق مستهدفاتها.

- 10- القيام بإعداد الدراسات التطويرية لإحداث التميز المؤسسي بالوزارة.
- 11- القيام بقياس مدى تميز الوزارة ككل، ومدى تميز الجهات التابعة لها.
- 12- وضع برامج قياس الأداء وتقييم الإنجازات، ومقارنتها مع الخطط الموضوعية وتحديد الانحرافات واقتراح الحلول.
- 13- المساهمة في وضع السياسات والإجراءات الخاصة بكل نشاط وإيصالها إلى الموظفين المعنيين بهدف تطبيقها.
- 14- المساهمة في اقتراح الهياكل التنظيمية وتعديلها بما يتفق مع التغيرات الاستراتيجية في أهداف الوزارة.
- 15- متابعة أداء الإدارات والمكاتب والجهات التابعة للوزارة وتقييمها، وإعداد التقارير الدورية عن نشاطها.
- 16- تجميع التقارير والإحصائيات والبيانات المتعلقة بنشاط التقسيمات التنظيمية والجهات التابعة للوزارة، ومتابعة مدى التزامها بتنفيذ الخطط والبرامج المرسومة لها.
- 17- إعداد الدراسات المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والدخل والادخار والاستثمار، وكافة البرامج التابعة للوزارة.
- 18- إعداد الدراسات الخاصة بالسياسات الاقتصادية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في ضوء التطورات المحلية والدولية.
- 19- إعداد الدراسات والبحوث الخاصة بتنويع مصادر الدخل، واقتراح السياسات التي من شأنها رفع معدلات دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة.
- 20- إعداد الدراسات المتعلقة بالدعم واقتراح آليات تنفيذها.
- 21- اقتراح السياسات التي من شأنها الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

- 22- القيام بالدراسات التحليلية المقارنة لمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بليبيا وباقي دول العالم واقتراح السياسات التي من شأنها تحسين هذه المؤشرات.
- 23- دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في نشاطات الوزارة وإعداد التقارير عنها.
- 24- اقتراح خطط وبرامج تشجيع الاستثمار المحلي وتحفيزه، وجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي وتشجيعه بمختلف الوسائل.
- 25- اقتراح السياسات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار عن طريق دراسة واقتراح الإعفاء والتسهيلات والمزايا للمشاريع الهادفة إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين كفاية أدائه.
- 26- اقتراح السياسات العامة للاستثمار في ليبيا في إطار الأهداف المقررة في مجال الاستثمار، واقتراح الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 27- متابعة الإجراءات المتعلقة بالخصخصة بما يكفل ترسيخ دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- 28- اقتراح التشريعات الجديدة أو تعديل التشريعات القائمة بما يكفل تحقيق الأهداف المناطة بالوزارة فيما يتعلق بالاستثمار داخل ليبيا.
- 29- اقتراح التشريعات والبرامج الكفيلة بتطوير سوق الأوراق المالية، ونشاط التأجير التمويلي.
- 30- اقتراح ودراسة التشريعات والسياسات المتعلقة بنشاط التأمين، والقيام بالدراسات التأمينية والمساهمة في تطوير سوق التأمين.

31- المشاركة في دراسة ما يرد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية من تقارير ومقترحات وإبداء الرأي بشأنها، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

32- الإشراف على مكتبة الوزارة وتنظيمها وتوفير ما يلزمها من دوريات، وكتب، ومراجع علمية، وضبط أسلوب تداولها.

33- الإشراف على عملية إعداد التقارير الدورية من نشاط الوزارة وتقارير متابعة تنفيذ خطة الوزارة.

34- إعداد التقارير الدورية عن نشاط الإدارة.

35- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

#### مادة (7)

### تختص إدارة الشركات والتسجيلات التجارية بما يلي:

1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل الإدارة والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.

2- تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتسجيل الشركات والسجل التجاري وتنظيم الآليات اللازمة للمخولين قانوناً بتأسيس الشركات وإتمام كافة الإجراءات المتعلقة بها، وتطبيق التشريعات التي تنظم إصدار الرخص لمزاولة كافة الأنشطة الاقتصادية، والعمل على ميكنتها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، واقتراح ما يلزم من آليات لتحسينها.

3- تنظيم أسماء الشركات الوطنية بما يعمل على منع الازدواجية في أسمائها وتكرارها أو تشابهها على مستوى ليبيا، وفحص ودراسة ملفات الشركات الوطنية بما في ذلك عقد التأسيس والنظام الأساسي وقيدها في السجل التجاري العام.

- 4- فحص ودراسة ملفات الشركات المشتركة المقدمة لغرض منح الإذن بتأسيسها، وإعداد مشاريع القرارات اللازمة لمزاولة نشاطها.
- 5- فحص ودراسة ملفات الشركات الأجنبية المقدمة لغرض منحها الإذن بفتح فروع أو مكاتب تمثيل داخل ليبيا، أو تمديد مدة عملها، وأية تعديلات عليها، وإعداد مشاريع القرارات اللازمة لمزاولة نشاطها.
- 6- تنفيذ التشريعات المتعلقة بتنظيم الوكالات التجارية، واقتراح الضوابط اللازمة لذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 7- التنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار وشؤون الخصخصة بشأن قيد المستثمرين في السجل التجاري وفقاً لأحكام القانون، والعمل على تسهيل الآلية المعمول بها في هذا الشأن.
- 8- الإشراف والمتابعة الفنية المستمرة لمكاتب السجل التجاري وفروعها ومكاتب الرخص، وإصدار التعليمات اللازمة إليها.
- 9- تلقي البيانات والمعلومات الواردة من مكاتب السجل التجاري بمراقبات الاقتصاد وقيدها في السجل التجاري العام.
- 10- التنسيق مع مركز المعلومات والتوثيق الاقتصادي في جمع وتوثيق المعلومات والبيانات الخاصة بأنشطة الإدارة.
- 11- اقتراح الرسوم المتعلقة بالأفراد، والشركات الوطنية، والوكالات التجارية وفروع ومكاتب التمثيل للشركات الأجنبية وإعادة النظر فيها كلما تطلب الأمر ذلك.
- 12- متابعة الشركات التابعة للوزارة، وكذلك كل الشركات العامة من خلال تلقي تقارير جمعياتها العمومية بشكل دوري، واقتراح الضوابط الكفيلة بذلك لضمان حصر نشاط القطاع التجاري الخاص.

- 13- مسك سجلات لقيد الشركات وفقاً لسمعتها، وتقيدها بالتشريعات واللوائح ذات العلاقة، واقتراح الآليات اللازمة لتحفيز الشركات لضمان التقيد باللوائح والقوانين والمواصفات المعمول بها في هذا الشأن.
- 14- المشاركة في المنتقيات والمؤتمرات وورش العمل المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة بإجراءات تأسيس الشركات، وفتح فروع الشركات الأجنبية وضوابطها، وذلك لتطوير وتحسين الآليات المعمول بها في هذا الشأن.
- 15- العمل على تطوير نشاط الإدارة والموظفين بها من خلال إدخال الميكنة والنظم الالكترونية عليها، والعمل على التأهيل للربط مع شبكة ليبيا للتجارة.
- 16- إعداد التقارير الدورية عن نشاط الإدارة.
- 17- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

#### مادة (8)

#### تختص إدارة التجارة الداخلية بما يلي:

- 1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل الإدارة والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.
- 2- متابعة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالتسويق والتوزيع والرقابة على الأسعار واقتراح تعديلها كلما دعت الحاجة لذلك.
- 3- دراسة احتياجات السوق المحلي ووضع السياسات اللازمة لخلق التوازن بين العرض والطلب.
- 4- إجراء الدراسات اللازمة لتحديد أسعار السلع والخدمات التي تتطلب المصلحة العامة توحيد أسعارها على مستوى ليبيا، بالتنسيق مع

الجهات ذات العلاقة.

- 5- اقتراح السياسات الخاصة بتكوين المخزون السلعي الاستراتيجي بما يضمن توفير السلع في السوق المحلي بشكل منتظم.
- 6- متابعة نشاط الأسواق المحلية وإعداد الدراسات المتعلقة بتطويرها ومعالجة المشاكل التي تعترضها.
- 7- إعداد النشرات الدورية عن أسعار السلع والخدمات.
- 8- تحديد مؤشر سلوك المستهلك وتحديثه.
- 9- اقتراح تطوير التشريعات المنظمة للمنافسة، ومراقبة الاحتكارات، وتطويرها بما يتلائم مع السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة، والعمل على موازنة الأسعار كلما تطلب الأمر ذلك.
- 10- إعداد التقارير الدورية عن نشاط الإدارة.
- 11- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

#### مادة (9)

#### تختص إدارة التجارة الخارجية والتعاون الدولي بما يلي:

- 1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل الإدارة والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.
- 2- متابعة تنفيذ التشريعات المنظمة لنشاط التصدير والاستيراد وإعداد الدراسات اللازمة لتطوير هذا النشاط.
- 3- متابعة حركة الأسواق العالمية من حيث الأسعار والمواصفات والشروط التجارية المختلفة، وجمع البيانات والإحصائيات الخاصة بتطورات الأسواق العالمية، وإعداد البحوث والدراسات المتعلقة بالتجارة الخارجية.



- 4- العمل على تشجيع وتنمية الصادرات للمنتجات المحلية القابلة للتصدير بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 5- متابعة وتقييم سير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى، بما يحقق مصالح ليبيا وإعداد تقارير دورية عنها، والمشاركة في أعمال اللجان المشتركة والثنائية.
- 6- المشاركة في إعداد ومراجعة مشاريع الاتفاقيات الاقتصادية التجارية والاستثمارية ومتابعة تنفيذ ما يعتمد منها.
- 7- التنسيق والتعاون مع الوحدات الإدارية المختلفة، وغيرها من الجهات ذات العلاقة في الموضوعات التي ترد من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.
- 8- متابعة أعمال المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بنشاط الوزارة، وإعداد الدراسات حول الاستفادة من تلك المنظمات.
- 9- تنظيم شؤون التمثيل الاقتصادي بين ليبيا ودول العالم، ومتابعة هذا النشاط وإعداد التقارير اللازمة عنه.
- 10- القيام بأعمال الأمانة العامة الفنية للجنة التنسيق العليا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- 11- الإشراف على شؤون المعارض المحلية والدولية والمتخصصة بما يحقق نقل التقنية وترويج الإنتاج المحلي والترويج للاستثمار.
- 12- متابعة نشاط غرف التجارة والصناعة والزراعة، والاتحاد العام لها، والغرف المشتركة، ومجالس أصحاب الأعمال، وإبداء الرأي فيما يصدر عن هذه الجهات من قرارات تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين ليبيا ودول العالم الأخرى.

13- التنسيق بشأن تفعيل برنامج شبكة ليبيا للتجارة، والعمل على التأهيل الوظيفي له لتسريع وتيرة تفعيله بشكل تدريجي لحين وصول الأهداف المطلوبة.

14- إعداد التقارير الدورية عن نشاط الإدارة.

15- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

#### مادة (10)

### تختص إدارة التفتيش وحماية المستهلك بما يلي:

1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل الإدارة والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.

2- متابعة تنفيذ سياسات وخطط وضوابط التفتيش وحماية المستهلك على السلع والبضائع المتداولة بالسوق والإجراءات المتعلقة بذلك، بالتنسيق مع الجهات المختصة وفق التشريعات النافذة.

3- تلقي الشكاوى والبلاغات الواردة سواء من المستهلك أو غيره من الجهات المختصة المتعلقة بالسلع والبضائع المعروضة في السوق، ودراستها ومعالجتها وفق التشريعات النافذة.

4- اقتراح وتطوير منح صفة مأموري الضبط القضائي لبعض الموظفين بالوزارة ومراقبات الاقتصاد والجهات التابعة للوزارة في مجال التفتيش وحماية المستهلك، والإشراف على أعمالهم بهدف تنفيذ اللوائح والتشريعات النافذة ذات العلاقة.

5- التفتيش والمراقبة على الأسواق والمصانع والمخابز والصيدليات ومراكز التحليل والتحقق من التزامها بأحكام التشريعات الفنية والمواصفات التي تهدف إلى حماية المستهلك.

6- التنسيق مع الجهات المختصة فيما يتخذ من إجراءات تتعلق بالسلع والبضائع والمنتجات والخدمات المخالفة للتشريعات الفنية والمواصفات والاشتراطات الصحية والبيئية المتعمدة بالخصوص ومكافحة الغش التجاري.

7- العمل والمساهمة في تثقيف المستهلك عن طريق برامج التوعية في مجالات حمايته وحماية البيئة والمحافظة على الاقتصاد الوطني عن طريق الوسائل الإعلامية والدعائية المختلفة.

8- التفتيش على المخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين السلع والمنتجات بجميع أنواعها للتأكد من مطابقتها للمواصفات والاشتراطات والتشريعات الفنية المعتمدة بالخصوص.

9- حث الوحدات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة للحصول على شهادات وعلامات المطابقة وفقاً للمواصفات الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس في مجالات نظم إدارة الجودة والإدارة البيئية وسلامة الغذاء وغيرها.

10- مكافحة ورصد حالات الغش التجاري واتخاذ اللازم حيالها.

11- إمكانية أخذ عينات من السلع والمنتجات والبضائع المتداولة بالأسواق للتأكد من مطابقتها للمواصفات والتشريعات الفنية الخاصة بها.

12- تنفيذ التشريعات المتعلقة بالموازن والمكاييل والمقاييس. ووضع أسس وضوابط استعملاتها ومراقبتها ومتابعة تطبيق المواصفات الفنية لأجهزة القياس وسلامة معايرها وفق الضوابط والأدلة المعتمدة.

13- مسك سجلات خاصة لقيد الجهات الملتزمة بقواعد حماية المستهلك، وتلك المخالفة لها واقتراح الآلية المناسبة لتحفيزها للتقيد بهذه القواعد.

العدد (3)

رقم الصفحة 317

14- التنظيم والإشراف على مكاتب التفتيش وحماية المستهلك بمراقبات الاقتصاد لضمان التقيد بالمعايير والاشتراطات المعمول بها في هذا الشأن.

15- التعاون مع جمعيات حماية المستهلك ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العامة في إقامة البرامج وورش العمل والمؤتمرات والندوات وحلقات النقاش ذات العلاقة باختصاص الإدارة.

16- المشاركة والحضور في الورش والمؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والبرامج التدريبية المحلية والخارجية.

17- إعداد التقارير الدورية عن نشاط الإدارة.

18- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

#### مادة (11)

#### تخص إدارة الموارد البشرية بما يلي:

1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل الإدارة والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.

2- المشاركة في وضع ومراجعة وتطوير الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية بالوزارة.

3- اقتراح سياسات الموارد البشرية بالوزارة، ووضع إجراءات العمل بالإدارة واعتمادها من الوكيل، وذلك بالتنسيق مع إدارة التخطيط الاستراتيجي والدراسات والبحوث الاقتصادية.

4- إعداد الدراسات الخاصة بتخطيط القوى العاملة بما في ذلك تحديد احتياجات الوزارة من الوظائف بالتنسيق مع التقسيمات الإدارية، وإعداد الملاك الوظيفي، ووصف وتوصيف الوظائف بما يلبي حاجة العمل وياكب تطوراتها.

5- تخطيط الاحتياجات الكمية والنوعية من الموارد البشرية بالوزارة، والإعلان عنها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ومتابعة أداء من يتم اختيارهم أثناء فترة الاختبار .

6- وضع الضوابط والآليات المبنية على الشفافية، وإتاحة الفرص أمام الجميع، والاعتماد على الاختبارات والمقابلات المتخصصة في التوظيف واعتماد عقود العمل.

7- دراسة واقتراح تطوير الهيكل التنظيمي والوظيفي للوزارة وفقاً للمستجدات والتطورات المرتبطة بعمل الوزارة.

8- اتخاذ الإجراءات اللازمة عند الإيفاد للدراسة أو التدريب بالداخل والخارج، ومتابعة ذلك وإعداد التقارير الدورية اللازمة عن الموفدين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

9- اقتراح الميزانية اللازمة للخطة التدريبية المعتمدة، وإعداد البرامج التعليمية والثقافية لرفع مستوى أداء الموظفين، والتأكد من مطابقتها للمعايير المحلية والدولية، والتنسيق في تحديد احتياجات الوزارة من الخريجين.

10- الإشتراك في حضور الندوات واللجان والمؤتمرات في مجال التخصص التي تعقد بالداخل والخارج.

11- إدارة وتنظيم جميع العمليات التي تتعلق بتعيين الموظفين الجدد (من حيث تحديد الشواغر ومتابعة الإعلان عن الوظائف واستقبال طلبات التوظيف وإجراء المقابلات الشخصية مع المرشحين وتهيئة الموظفين الجدد وإجراء اختبارات التقييم للموظفين الجدد) وتقديم توصياتها إلى لجنة شؤون الموظفين.

- 12- تنظيم الملفات الشخصية للموظفين، وإدراج كافة المستندات المتعلقة بهم والمحافظة عليها بما يسهل الرجوع إليها.
- 13- تولي مهام أمانة سر لجنة شؤون الموظفين.
- 14- وضع وتنفيذ ومتابعة نظام تقييم أداء الموظفين.
- 15- القيام بكافة الأنشطة المتعلقة بمتابعة أنشطة التدريب والتأهيل المستمر لموظفي الوزارة، ومنها تحديد الاحتياجات التدريبية - وضع خطة التدريب - الإشراف على تنفيذ الخطة ومخاطبة مراكز التدريب - تقييم الدورات التدريبية والمراكز - إعداد التقرير السنوي عن التدريب والتطوير بالوزارة.
- 16- التحفيز المستمر للموظفين والعمل على رفع مستوى الرضا الوظيفي بين الموظفين.
- 17- تطبيق سياسات الموارد البشرية بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للوزارة، وبما يرفع مستوى الاستقرار الوظيفي بين الموظفين، واقتراح تحديث ما تحتاج منها في حالة الحاجة لذلك.
- 18- إدارة وتنظيم العلاقة بين الموظفين والوزارة، وإنجاز كافة المعاملات المتعلقة بشؤون الموظفين (توظيف، تقييم، أداء، ترقية، علاوات، إجازات، مهام رسمية، نقل، وندب، وإعارة، جزاءات تأديبية، وإنهاء خدمة) في الموعد المحدد وبحسب السياسات المعتمدة.
- 19- إعداد التقارير الدورية عن نشاط الإدارة.
- 20- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

### مادة (12)

### نختص إدارة الشؤون الإدارية والمالية بما يلي:

- 1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل الإدارة والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.

- 2- طبع الوثائق، والمستندات والسجلات اللازمة لسير العمل بالوزارة، وتغليف وتجليد المطبوعات وما في حكمها وفقاً للتشريعات النافذة.
- 3- القيام بالأعمال المتعلقة بشؤون المحفوظات وتنظيمها، بما يضمن قيد وتداول الملفات والوثائق والمكاتب وحفظها وسهولة الرجوع إليها والإشراف على أعمال الطباعة والنسخ والتصوير، وإدخال الميكنة في هذه المجالات.
- 4- توفير كافة الاحتياجات والأعمال والخدمات في الوزارة من الحركة، والتنقلات والحراسة، والأمن، وأعمال النظافة، وصيانة مرافق الوزارة، وتزويد المخازن بالأصناف اللازمة في حدود الاعتمادات المقررة.
- 5- إعداد الترتيبات اللازمة أثناء المشاركات أو الزيارات الرسمية، والقيام بمهام المراسم والبروتوكول في مختلف المناسبات.
- 6- استقبال وتوديع الشخصيات والوفود، وإعداد ومتابعة تنفيذ برامج الوفود الزائرة مع الجهات المعنية والقيام بكافة الترتيبات اللازمة مثل الإقامة والتنقلات.
- 7- متابعة استخراج التأشيرات والتنقلات، وإتمام كافة الإجراءات الإدارية الخاصة بالمهام الداخلية والخارجية لموظفي الوزارة.
- 8- تقديم الخدمات المتعلقة بالموظفين مع الجهات الرسمية في الحصول على المستندات والوثائق الشخصية والرسمية.
- 9- القيام بأعمال العلاقات العامة والخاصة بأعمال الوزارة، ما يساعدها على تنفيذ مهامها.
- 10- القيام بأعمال المشتريات والمخازن، ومسك السجلات اللازمة لذلك وحفظ الوثائق المتعلقة بها وفقاً للنظم والتشريعات النافذة، وتحديد

- احتياجات الوزارة من المشتريات اللازمة من الأجهزة والمعدات والأدوات المكتبية والقرطاسية وغيرها.
- 11- تحديد احتياجات الوزارة من وسائل النقل والمواصلات، وتجديد تراخيص تجولها، والتأمين عليها ومراقبتها وتنظيم حركتها، وحسن استعمالها.
- 12- تسديد مصروفات الهواتف النقالة، والأرضية والكهرباء، والمياه وغيرها من الالتزامات المالية للوزارة.
- 13- توفير الصحف والمجلات اليومية للوزارة وتوزيعها على الإدارات والمكاتب.
- 14- تنسيق الحركة اليومية لسيارات الوزارة بما يضمن إنجاز الأعمال والمهام على الوجه الأفضل.
- 15- القيام بأعمال الترجمة بما يساعد على تنفيذ مهام الوزارة.
- 16- توفير مستلزمات إطفاء الحرائق والإسعافات الأولية بمباني الوزارة وجميع مستلزمات الأمن والسلامة المهنية.
- 17- المحافظة على أصول الوزارة الثابتة والمنقولة وصيانتها، وتوفير الأجهزة والمعدات، وإجراء الصيانة الدورية اللازمة لها، وتجديد وثائق التأمين على مقر الوزارة وممتلكاتها.
- 18- تنظيم وترتيب المواد المخزنة، وحماية المخازن من السرقة والتلف، وضمان رقابة فاعلة عليها، وتنظيم السجلات والنماذج والأدلة اللازمة لحفظ وتصنيف المواد والمعدات والمستلزمات التي يتم توريدها وشراؤها وصرفها.
- 19- القيام بالأنشطة الاجتماعية لموظفي الوزارة بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية.



- 20- إجراء الاتصالات اللازمة لتأمين مشاركة الوزارة في المؤتمرات، والندوات والمعارض والأنشطة الأخرى محلياً وإقليمياً ودولياً.
- 21- إجراء الاجتماعات الدورية برؤساء أقسام الشؤون الإدارية بمراقبات الاقتصاد.
- 22- التعاون والتنسيق التام مع جميع الإدارات والمكاتب والأقسام لتسهيل سير العمل وانتظامه بالوزارة.
- 23- إعداد الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة في مجال الشؤون المالية.
- 24- إعداد مشروع الميزانية التسييرية ومشروع ميزانية التحول للوزارة ومراقبات الاقتصاد.
- 25- الإشراف على إعداد الميزانية التسييرية وميزانية التحول للجهات التابعة للوزارة الممولة من الخزنة العامة.
- 26- الإشراف على إعداد ميزانية الجهات التابعة غير الممولة من الخزنة العامة للدولة ومراجعتها قبل الاعتماد.
- 27- مناقشة الميزانية مع وزارة المالية ووزارة التخطيط لاعتمادها ومباشرة الإجراءات المالية لتنفيذها وفقاً للتشريعات النافذة.
- 28- إعداد وقفل الحساب الختامي للوزارة ومتابعة إقفاله مع وزارة المالية.
- 29- تنفيذ الميزانية، ومسك السجلات اللازمة والدفاتر، وإعداد القيودات المحاسبية، واتخاذ كافة الإجراءات المحاسبية اللازمة لعمليات الصرف المختلفة في حدود الاعتماد المقرر في الميزانية المعتمدة وضبط الرقابة على أوجه صرف الميزانية.
- 30- تنظيم ومتابعة تطبيق إجراءات العمليات المالية والمحاسبية، والحصول على مؤشرات لتقييم الأداء المالي بما يحقق أهداف

واستراتيجيات الوزارة.

31- إعداد وصرف المرتبات الشهرية للموظفين بالوزارة، والقيام بالأعمال

المتعلقة بها من المستحقات المالية للموظفين وغيرها.

32- إعداد مستندات صرف الاستحقاقات المالية للجهات المختلفة بما في

ذلك اشتراكات الموظفين في الضمان الاجتماعي، وأقساط القروض

والسلف وغيرها، والعمل على تسديدها في مواعيدها.

33- إعداد التقارير المالية الشهرية بالمصروفات والارتباطات وفقاً للقواعد

المحددة، وكذلك الحساب الختامي بشكل شهري وسنوي للوزارة.

34- تحصيل إيرادات الوزارة وديونها لدى الغير.

35- القيام بأعمال التخليص الجمركي للمعدات والآلات والأدوات التي

تستوردها الوزارة لأداء أعمالها.

36- القيام بالأنشطة المتعلقة بشؤون الحسابات والإشراف عليها، وتقديم

البيانات والتقارير الدورية عن المركز المالي للوزارة.

37- القيام بأعمال الخزينة والمخازن بالوزارة، وإجراء عمليات الجرد

الدورية والسنوية.

38- الإشراف على كافة الأمور المحاسبية والمالية في الوزارة ومراقبات

الاقتصاد والتي تتضمن إعداد القيود المحاسبية ومسك الدفاتر والدورة

المستندية.

39- الاحتفاظ بجميع السجلات والمستندات المالية طبقاً للقانون ووفقاً

للأنظمة المالية بالوزارة.

40- الإشراف على إعداد النظام المحاسبي وتطبيقه بمنظومة الحسابات

ومدى مطابقته للقوانين واللوائح المعمول بها.

- 41- متابعة السيولة بالوزارة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها.
- 42- متابعة أرصدة الحسابات الجارية لدى المصارف وحصر المعلقات وتسويتها أولاً بأول.
- 43- إعداد أدونات الصرف وإصدار الصكوك بما يطابق الاستثمارات الخاصة بها، ومتابعة تسلسل أرقامها والاحتفاظ بأصل وصورة إذن الصرف أو الصك الملغى.
- 44- حصر المواد المتهاكة أو التي تم الاستغناء عنها، ومباشرة إجراءات التصرف فيها وفقاً للأسس المقررة لذلك.
- 45- مطابقة مدى ملائمة الارتباطات المالية للوزارة مع الميزانية المعتمدة.
- 46- الإشراف على الأقسام المالية بمراقبات الاقتصاد وعقد الاجتماعات الدورية معهم.
- 47- المشاركة في الرد على تقرير ديوان المحاسبة مع كل من مكتب المراجعة الداخلية والمراقب المالي العام.
- 48- المشاركة في جميع اللجان المالية التي تخص الوزارة والجهات التابعة لها.
- 49- المشاركة مع الوزارات الأخرى والهيئات والمؤسسات في اللجان المالية التي تتطلب عضوية الوزارة.
- 50- إعداد التقارير الدورية عن نشاط الإدارة.
- 51- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.
- مادة (13)

### تختص إدارة المشروعات الصغرى والمتوسطة بما يلي:

- 1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل الإدارة والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.

- 2- التعاون مع المؤسسات التعليمية وغيرها من الجهات ذات العلاقة لنشر ثقافة الريادة والمبادرة.
- 3- تشجيع وتسهيل تأسيس المشروعات الصغرى بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من خلال اقتراح الإجراءات اللازمة لذلك.
- 4- جمع المعلومات المتعلقة بتنمية الريادة ورعاية المشروعات الصغرى والمتوسطة، وإجراء الدراسات بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية ذات العلاقة.
- 5- التعاون والتنسيق مع الجهات المختلفة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.
- 6- إقامة المؤتمرات والندوات والمعارض المحلية والدولية المتعلقة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة والمشاركة فيها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- 7- الإشراف على برامج وصناديق المشروعات الصغرى والمتوسطة ومتابعة نشاطها وإعداد تقارير دورية عنها.
- 8- إعداد سياسات واستراتيجيات وخطط الوزارة فيما يتعلق بالمشروعات الصغرى والمتوسطة والإشراف على تنفيذها ومتابعتها.
- 9- اقتراح وتنويع مصادر وآليات التمويل المتخصصة للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
- 10- مراجعة واعتماد خطط برامج وصناديق المشروعات الصغرى والمتوسطة المتعلقة بتدريب وتأهيل الكوادر الوطنية في مجال تأسيس المشروعات الجديدة وإدارة الحاضنات وغيرها من هياكل دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة.

- 11- متابعة تنفيذ برامج صناديق المشروعات الصغرى والمتوسطة الخاصة باستقطاب الرياديين وتدريبهم وتوفير الاستشارات الفنية والاقتصادية لهم، ومساعدتهم على تأسيس مشروعاتهم، والحصول على التمويل وربطهم مع الجهات ذات الاختصاص.
  - 12- اقتراح وتنفيذ برامج تحديث وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة لتحسين أساليب الإدارة والهيكلية والموارد البشرية بالتعاون مع الجهات المحلية والدولية بما يضمن تحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية.
  - 13- التعاون مع الجهات المحلية والدولية لتطوير وتنفيذ برامج مشتركة لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وربطها بالأسواق الخارجية.
  - 14- اقتراح وتنفيذ الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع المخترعين والمبادرين والحوافز والمزايا التي تمنح للمشروعات المتميزة.
  - 15- المساهمة في نقل برامج المعرفة والتكنولوجيا.
  - 16- إعداد التقارير الدورية عن نشاط الإدارة.
  - 17- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.
- مادة (14)

### تختص إدارة المناطق الحرة بما يلي:

- 1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل الإدارة، والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.
- 2- دراسة وتقييم مقترحات إنشاء المناطق الحرة، وتقييم جدواها الاقتصادية، ووضع الضوابط التي من شأنها إنجازها.
- 3- دراسة القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي في المناطق الحرة المنشأة وتقديم ما تراه من مقترحات.
- 4- متابعة نشاط المناطق الحرة بليبيا، وإعداد الدراسات والمقترحات اللازمة لتطويرها.

- 5- متابعة تنفيذ التشريعات المتعلقة بالمناطق الحرة وتجارة العبور بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بما يضمن تحقيق أهداف المناطق الحرة وتحريرها من القيود.
- 6- العمل على تطوير المناطق الحرة وتنميتها، ومعالجة ما يعترضها من مشاكل وصعوبات.
- 7- اتخاذ كل ما من شأنه حماية المناطق الحرة وضمان تحقيق أهدافها.
- 8- العمل على إقامة الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية للتعريف بنشاط المناطق الحرة وتجارة العبور والدعوة للاستثمار فيها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 9- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين ومراكز الأبحاث المحلية والإقليمية والدولية في تطوير عمل المناطق الحرة وتجارة العبور.
- 10- المساهمة في وضع الأنظمة الخاصة بالعمل والحوافز والمرتبات في المناطق الحرة، وعرضها على الجهة المختصة بالاعتماد.
- 11- الإشراف والتنسيق بين المناطق الحرة بما يساهم في نموها وتحقيق أهدافها.
- 12- إعداد التقارير الدورية عن نشاط الإدارة.
- 13- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (15)

### يختص مكتب الوزير بما يلي:

- 1- تلقي التقارير والمكاتبات التي ترد للوزير، واستيفاء البيانات اللازمة عنها، وعرضها على الوزير وتنفيذ تعليماته.
- 2- إعداد مشروعات جداول أعمال اجتماعات الوزير، وحضور الاجتماعات حسبما يراه الوزير، وتدوين المحاضر وتوثيقها، ومتابعة الإجراءات التنفيذية المطلوبة.

- 3- تنظيم اتصالات ومقابلات الوزير، وتوفير البيانات والمعلومات التي يطلبها، وحفظ المستندات السرية وفقاً للضوابط التي يقرها الوزير.
  - 4- تنظيم المراسلات الصادرة والواردة إلى الوزير، وتنفيذ ما يصدر بشأنها من توجيهات.
  - 5- إعداد المراسلات، والمذكرات، والتقارير والمواضيع ذات العلاقة بعمل الوزير.
  - 6- أية مهام أخرى يكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.
- مادة (16)

### يختص مكتب المتابعة بما يلي:

- 1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل المكتب، والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.
- 2- متابعة ما يصدر عن مجلس الوزراء والوزير من قرارات وتعليمات تخص عمل الوزارة والجهات التابعة لها ومتابعة تنفيذها.
- 3- متابعة إعداد الردود على ديوان المحاسبة في المسائل المتعلقة بعمل الوزارة.
- 4- متابعة تنفيذ التشريعات المنظمة لعمل الوزارة، واقتراح تعديلها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- 5- القيام بجولات تفتيشية على الإدارات والمكاتب للوقوف على سير العمل بها.
- 6- تلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بنشاط الوزارة ودراستها وإبداء الرأي بشأنها والعمل على معالجتها.
- 7- متابعة تنفيذ محاضر الاجتماعات التي يعقدها الوزير مع قطاع الأعمال، وتلقي شكاويهم ومقترحاتهم، وتنسيق اجتماعاتهم مع الإدارات والمكاتب المختصة في الوزارة.

- 8- متابعة وتقييم تقارير المهام الرسمية ونتائج أعمال اللجان المكلفة من قبل الوزير.
- 9- إعداد التقارير الدورية عن عمل المكتب.
- 10- أية مهام أخرى يكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.
- مادة (17)

### يختص مكتب الشؤون القانونية بما يلي:

- 1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل المكتب، والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.
- 2- إعداد وصياغة القرارات وختمها وترقيمها وتسجيلها، وحفظها في سجل خاص حسب تواريخ صدورها وتعميمها.
- 3- متابعة القضايا التي تكون الوزارة طرفاً فيها، وإعداد المذكرات والدفع القانونية اللازمة لها، ومتابعة ما يصدر بشأنها من قرارات وأحكام، بالتنسيق مع إدارة قضايا الحكومة، والجهات ذات العلاقة.
- 4- الاتصال بالإدارة العامة للقانون لبحث المسائل المتعلقة بالتشريعات الخاصة بالوزارة، والجهات التابعة لها.
- 5- إعداد المذكرات القانونية، وتقديم المشورة القانونية فيما يحال إليه من موضوعات.
- 6- المشاركة في إعداد ومراجعة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بعمل الوزارة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 7- إعداد ومراجعة مشاريع العقود والاتفاقيات التي تعتمدها الوزارة إبرامها من الناحية القانونية، والتأكد من سلامة بنودها وضمن حقوق الوزارة فيها بالتنسيق مع الإدارات والمكاتب المختصة.



8- المشاركة في لجان التحقق والتحقيق في الوقائع والمخالفات المنسوبة إلى موظفي الوزارة، أو أي لجان تتطلب الرؤية القانونية لإجاز المهام المسندة إليها.

9- استلام الجريدة الرسمية وغيرها من الموسوعات القانونية، وتبويبها وحفظها وتنظيم تداولها بين مكونات الجهاز الإداري، وحفظ القوانين واللوائح والقرارات ذات العلاقة بعمل الوزارة بصورة منظمة تسهل الرجوع إليها عند الحاجة.

10- المراجعة الدورية للتشريعات المتصلة بأعمال الوزارة، واقتراح تحسينها وتطويرها.

11- متابعة التشريعات التي تصدر من الجهات المختصة، وتحديد ما تحدثه من تأثير على عمل واختصاصات الوزارة.

12- إعداد التقارير الدورية عن نشاط المكتب.

13- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (18)

**يختص مكتب المراجعة الداخلية بما يلي:**

1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل المكتب، والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.

2- القيام بأعمال التدقيق الداخلي وفقاً للأسس والقواعد والمعايير المتعارف عليها قانونياً ومالياً وإدارياً، للتحقق من مدى التزام كافة التقسيمات التنظيمية بتطبيق النظم واللوائح المالية المعمول بها في الوزارة.

3- تقديم تقرير شامل حول نتائج التدقيق، وتقديم المقترحات والتوصيات المناسبة.

4- مراقبة المستندات المالية من سندات قبض، وسندات صرف، وسندات قيد وغيرها بعد الصرف.

5- وضع واتباع برنامج دوري لمراجعة السجلات المالية وقيودها، ومستندات الصرف والخزائن والمخازن، والتأكد من عدم تعارضها مع التشريعات المنظمة للعمل المالي، ما يحقق الرقابة الداخلية وسلامة تنفيذ القوانين والتعليمات الإدارية والمالية.

6- تلقي استمارات المرتبات والأجور والمكافآت وما في حكمها، لفحصها والتأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح، ومراجعة قيدها ببطاقات المرتبات.

7- مراجعة مستندات الصرف المختلفة للتحقق من سلامة الإجراءات المالية وفق القوانين واللوائح المالية ورفع التقارير عن أي قصور أو انحرافات مالية مشفوعة باقتراحات للحلول الملائمة للحد من تلك الانحرافات.

8- مراجعة المستخلصات المالية مقابل الأعمال قبل إحالتها للصرف أو عرضها على الجهات الرقابية المختصة.

9- التحقق من أن الإتفاق من ميزانية التحول يتماشى مع النظم والقواعد القانونية والأحكام الخاصة بإدارة حساب التحول.

10- دراسة العقود التي تبرمها الوزارة، وفحص شروطها المالية، للتأكد من مطابقتها للقوانين والنظم واللوائح المالية المعمول بها.

11- إجراء الجرد المفاجئ على الخزائن والمخازن، والإشراف على أعمال الجرد السنوي.

12- دراسة الحسابات الختامية والميزانيات والتقارير المالية الخاصة بالوزارة، والتنبيه على أوجه القصور واقتراح السبل الكفيلة بعلاجها.

13- متابعة إيرادات ومصروفات الوزارة، وإعداد التقارير الدورية عنها.

- 14- المشاركة في أعمال اللجان المالية التي تكلف بها الوزارة.
  - 15- العمل على تطوير النظم المحاسبية والدورة المستندية للوزارة.
  - 16- تقديم النصح والمشورة المالية واقتراح السبل الكفيلة بتلافي أية أخطاء أو نقص أو خلل في المستندات أو إجراءات الصرف.
  - 17- دراسة الملاحظات والمسائل الواردة من ديوان المحاسبة، والمشاركة في إعداد الردود على تلك الملاحظات والمسائل بالتنسيق مع الإدارات والمكاتب ذات العلاقة.
  - 18- إصدار أوامر الجرد السنوي، والإشراف على عملية الجرد واللجان المكلفة به وفقاً للنظم والتشريعات.
  - 19- إعداد التقارير الدورية عن نشاط المكتب.
  - 20- أية مهام أخرى يكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.
- مادة (19)

### يختص مكتب العلامات التجارية بما يلي:

- 1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل المكتب والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.
- 2- تنفيذ ومتابعة التشريعات المنظمة لنشاط تسجيل العلامات التجارية واقتراح تطويرها.
- 3- استلام طلبات تسجيل العلامات التجارية وفحصها واتخاذ إجراءات الإشهار ومتابعة الاعتراض على العلامة وإصدار الشهادات الدالة على التسجيل.
- 4- التأشير بالتجديد والتعديل والشطب أو رهن أو انتقال العلامات التجارية أو الترخيص باستعمالها وفقاً للضوابط المقررة.
- 5- إصدار النشرة الخاصة بالعلامات التجارية.
- 6- استقبال الشكاوي وإبداء الرأي وتقديم المشورة والتقارير الفنية اللازمة

- وفقاً للقانون بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- 7- متابعة القضايا المتعلقة بالعلامات التجارية لدى المحاكم المختصة بالتنسيق مع مكتب الشؤون القانونية.
- 8- إنشاء قاعدة بيانات تضم تفاصيل العلامات التجارية المسجلة في ليبيا لغرض الحصول على الحماية القانونية، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحديث وتطوير هذه البيانات باستخدام جميع الوسائل المتاحة، وتنظيم علاقات الاتصال والتبادل مع المراكز الدولية لتوثيق العلامات التجارية.
- 9- التوجيه والإشراف على نشر الوعي والثقافة بمسائل الملكية الفكرية لمأموري الضبط القضائي بشكل خاص والمستهلك بشكل عام، بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة.
- 10- التواصل والمشاركة مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة بالملكية الفكرية ومتابعة ما يستجد من تشريعات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 11- اقتراح ومتابعة تنفيذ التشريعات والإجراءات المتعلقة بحماية العلامات التجارية ومنع التقليد والتزوير بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 12- دراسة واقتراح تعديل الرسوم الخاصة بمقابل الخدمات التي يقدمها مكتب العلامات التجارية كلما دعت الحاجة.
- 13- إعداد التقارير الدورية عن عمل المكتب.
- 14- أية مهام أخرى يكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.
- مادة (20)

### يختص مكتب تقنية المعلومات بما يلي:

- 1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل المكتب، والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.

- 2- الإشراف على إدارة كافة النظم والبرامج والخدمات الالكترونية، والمشاركة في تحديد الإجراءات ومنهجيات العمل المطلوبة لتقنيات الخدمات الالكترونية والاتصالات في الوزارة.
- 3- تحديد المستخدمين للمعلومات والبرامج والشبكة المعلوماتية بالوزارة.
- 4- اقتراح الخطط وإعداد الدراسات لتطبيق برنامج الخدمات الالكترونية.
- 5- تنفيذ ومتابعة إجراءات استخدام النظم والتطبيقات الالكترونية في الوزارة، والتدريب المستمر للمستخدمين عليها.
- 6- متابعة تحميل وإدارة قواعد البيانات، وصيانتها وتأمينها وأرشفتها بشكل دوري، وفقاً لمتطلبات عمل الوزارة.
- 7- الإشراف على إدارة شبكة المعلومات الدولية والموقع الالكتروني للوزارة، ومراجعة ومراقبة الإجراءات الخاصة بأمن المعلومات فيها.
- 8- إدارة وتنظيم مهمات الدعم الفني، والصيانة الدورية والفورية للحاسبات وملحقاتها، والشبكات في الوزارة.
- 9- الإشراف على توفير وصيانة وحفظ الأجهزة والمعدات وتوفير قطع الغيار الخاصة بها، وكذلك بالمنظومة الالكترونية وشبكات الاتصال، ومسك تسلسل أرقام الأجهزة والمعدات الخاصة بالوزارة.
- 10- تنفيذ أنشطة المكتب بما ينسجم ومعايير قياس الأداء المؤسسي، ورفع التقارير الدورية بشأنها.
- 11- اقتراح البرامج المتعلقة بتحديث أساليب العمل في الجهاز الإداري وميكنة الإدارة، بما يسهم في تبسيط الإجراءات واختصار النماذج والأوراق المستخدمة، والعمل على إعداد وتطوير برامج المنظومات ذات العلاقة بعمل الجهاز الإداري للوزارة، وربط ذلك بموقع الوزارة على شبكة المعلومات الدولية لتسيير تقديم الخدمات للمتعاملين مع الوزارة.
- 12- إعداد التقارير الدورية عن عمل المكتب.

13- أية مهام أخرى يكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (21)

### يختص مكتب الإعلام الاقتصادي بما يلي:

- 1- اقتراح استراتيجيات وإجراءات عمل المكتب، والعمل على تنفيذها بعد اعتمادها.
- 2- إعداد وتنفيذ البرامج الإعلامية والإرشادية المرئية والمسموعة والمقروءة، وإنتاج الأشرطة الوثائقية وإصدار المطبوعات التي تبرز أعمال الوزارة وتكفل تحقيق أهدافها.
- 3- متابعة ما ينشر في الصحف ووسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من موضوعات تتعلق بالوزارة واختصاصاتها، وعرضها على المسؤولين، وإعداد الردود عليها.
- 4- التنسيق مع الجهات التابعة والمختصة فيما يخص الجوانب الإعلامية.
- 5- القيام بأعمال التوثيق الإعلامي لنشاطات الوزارة.
- 6- الإشراف على إعداد النشرة اليومية والدورية التي تصدر عن الوزارة.
- 7- إصدار النشرات الإعلامية ومجلة إعلامية تهدف إلى التعريف بدور الوزارة ونشاطها ودراسة وعرض ومتابعة مختلف القضايا ذات العلاقة بنشاط الوزارة.
- 8- الإعداد والمشاركة في البرامج اللازمة للإعلام الاقتصادي والتجاري من خلال وسائل الإعلام المختلفة وتوظيفها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، ونشر الوعي بين المواطنين في مختلف المجالات الاقتصادية.
- 9- الإشراف الفني على المطبوعات والنشرات الاقتصادية التي تقوم الوزارة بإصدارها، ووضع الترتيبات اللازمة لتوزيعها.
- 10- المشاركة في الإعداد الفني والإعلامي للمعارض الفنية والعلمية للوزارة بالداخل والخارج.

11- تحديث وتغطية الأخبار وتنسيق العمل الإعلامي ومناشط الوزارة عبر الموقع الإلكتروني للوزارة، وكذلك المساهمة في توثيق الأخبار وإعداد التقارير الخاصة بالوزارة.

12- تنظيم المقابلات مع وسائل الإعلام.

13- إعداد التقارير الدورية عن عمل المكتب.

14- أية مهام أخرى يكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (22)

**يختص مكتب المشروعات والصيانة بما يلي:**

1- متابعة تنفيذ ميزانية التحول المتعلقة بطبيعة عمله.

2- اقتراح إقامة المشروعات والمباني وأعمال الصيانة المطلوبة، وتقدير الاعتمادات المالية اللازمة.

3- إعداد الدراسات الأولية والمواصفات الفنية والمقاييس والأسعار التقديرية للمشروعات التي يتقرر إقامتها.

4- الإشراف على إعداد التصاميم والمواصفات المطلوبة والخرائط والرسومات المعمارية والإنشائية للمشروعات واعتمادها والاحتفاظ بها.

5- التعاون مع المكاتب الاستشارية المتخصصة للقيام بإعداد التصاميم والمواصفات الفنية للمشروعات المختلفة والإشراف عليها.

6- إعداد التقارير الفنية عن أعمال الصيانة المطلوبة، ووضع برامج الصيانة والتنفيذ بالتنسيق مع مراقبات الاقتصاد.

7- إعداد المستندات اللازمة لطرح المشروعات وأعمال الصيانة في عطاءات، والاشتراك في إعداد العقود التي تبرمها الوزارة في هذا الشأن.

8- الإشراف على مشروعات الوزارة بالمناطق بالتنسيق مع مراقبي الاقتصاد.

9- المشاركة في أعمال اللجان ذات العلاقة بطبيعة عمل المكتب.

10- إعداد التقارير الدورية عن عمل المكتب.

11- أية مهام أخرى يكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

مادة (23)

### يختص مكتب الوكيل بما يلي:

1- تلقي التقارير والمكاتبات التي ترد للوكيل، واستيفاء البيانات اللازمة

عنها، وعرضها على الوكيل وتنفيذ تعليماته.

2- إعداد مشروعات جداول أعمال اجتماعات الوكيل، وحضور الاجتماعات

حسبما يراه الوكيل، وتدوين المحاضر وتوثيقها، ومتابعة الإجراءات

التنفيذية المطلوبة.

3- تنظيم اتصالات ومقابلات الوكيل، وتوفير البيانات والمعلومات التي

يطلبها، وحفظ المستندات السرية وفقاً للضوابط التي يقرها الوكيل.

4- تنظيم المراسلات الصادرة والواردة إلى الوكيل، وتنفيذ ما يصدر بشأنها

من توجيهات.

5- إعداد المراسلات، والمذكرات، والتقارير والمواضيع ذات العلاقة بعمل

الوكيل.

6- متابعة أعمال اللجان وفرق العمل المشكّلة من قبل الوكيل، وتقديم

التقارير الدورية بشأنها.

7- إعداد التقارير الدورية عن عمل المكتب.

8- أية مهام أخرى يكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.



## مادة (24)

**يختص مكتب الوكيل المساعد بما يلي:**

- 1- تلقي التقارير والمكاتبات التي ترد للوكيل المساعد، واستيفاء البيانات اللازمة عنها، وعرضها على الوكيل المساعد وتنفيذ تعليماته.
- 2- إعداد مشروعات جداول أعمال اجتماعات الوكيل المساعد، وحضور الاجتماعات حسبما يراه الوكيل المساعد، وتدوين المحاضر وتوثيقها، ومتابعة الإجراءات التنفيذية المطلوبة.
- 3- تنظيم اتصالات ومقابلات الوكيل المساعد، وتوفير البيانات والمعلومات التي يطلبها، وحفظ المستندات السرية وفقاً للضوابط التي يقرها الوكيل المساعد.
- 4- تنظيم المراسلات الصادرة والواردة إلى الوكيل المساعد، وتنفيذ ما يصدر بشأنها من توجيهات.
- 5- إعداد المراسلات، والمذكرات، والتقارير والمواضيع ذات العلاقة بعمل الوكيل المساعد.
- 6- متابعة أعمال اللجان وفرق العمل المشكلة من قبل الوكيل المساعد، وتقديم التقارير الدورية بشأنها.
- 7- إعداد التقارير الدورية عن عمل المكتب.
- 8- أية مهام أخرى يكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

## مادة (25)

تعمل كافة التقسيمات التنظيمية المكونة للوزارة بالتنسيق والتعاون فيما بينها لتنفيذ الاختصاصات المسندة إليها، وتعتبر وزارة الاقتصاد وحدة إدارية واحدة لأغراض الشؤون الوظيفية والتعاقد على تنفيذ الميزانيات.

## مادة (26)

تخضع مراقبات الاقتصاد للإشراف المباشر للوزير، ويتم تحديد من

يتولى إدارتها بقرارات تصدر عن الوزير، وتختص بما يلي:

1- متابعة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بمجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار.

2- اقتراح خطط وميزانيات مشروعات التحول الخاصة بالوزارة في نطاق عمل المراقبة واحتياجاتها التنموية، وميزانياتها التقديرية.

3- اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالصرف من مخصصات المراقبة في مجالي التحول والتسيير وفق النظم والقواعد المحددة بالتشريعات النافذة.

4- اقتراح خطط التسويق والتخزين والتوزيع في نطاق المراقبة ومتابعة تنفيذها.

5- اقتراح إنشاء المشروعات الاستثمارية وتقييم فرص الاستثمار.

6- متابعة الوحدات الاقتصادية ذات العلاقة بنشاط الوزارة من حيث الإنتاج والتوزيع والخدمات، وسلامة الإجراءات والتراخيص والالتزام بالموصفات الفنية والاشتراطات الصحية.

7- تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالموازين والمكاييل والمقاييس وكل ما يتعلق بالنشاط التجاري.

8- متابعة تنفيذ القرارات الصادرة بشأن متابعة ومراقبة الأسعار وقواعد حماية المستهلك.

9- متابعة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والإشراف عليها وتقييمها.

10- متابعة نشاط فروع ومكاتب الجهات التابعة للوزارة المتواجدة في نطاق المراقبة والتعاون معها بما يحقق أهدافها بالتنسيق مع الإدارات المعنية بالوزارة والمراكز الرئيسية لتلك الجهات.

11- اقتراح أسس ترشيد الاستهلاك ووضع برامج التوعية والإرشاد.

12- التنسيق ما بين الإنتاج الوطني وبين الاستيراد لسد حاجة الاستهلاك المحلي واقتراح سبل تسويق الإنتاج المحلي.

13- اقتراح البرامج الخاصة بتدريب الموظفين بالقطاع ورفع كفايتهم.

14- اتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بتسجيل وقيود وتدوين كافة مزاولي الأنشطة الاقتصادية في نطاق المراقبة بالسجل التجاري.

15- تنفيذ التشريعات التي تنظم عمل إصدار الرخص للأنشطة الاقتصادية واستلام الملفات والمستندات المتعلقة بها، والتأكد من صحة إجراءاتها والبت فيها.

16- تنفيذ التشريعات المنظمة لعملية التصدير والاستيراد وتلقي الطلبات الخاصة بالقيود بسجل المستوردين والتحقق من استيفائها للشروط اللازمة والبت فيها.

17- دراسة الاحتياجات من الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية واقتراح أدوات ووسائل تنفيذها.

18- تقصي المعلومات والبيانات عن الأوضاع الاقتصادية والتحقق منها وتحليلها.

19- التفتيش على الأسواق والمخابز والمصانع والتأكد من التزامها بالاشتراطات الصحية والمواصفات القياسية من خلال مأموري الضبط القضائي المعتمدين بالمراقبة، وضبط المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

20- أية مهام أخرى تكلف بها وفقاً للتشريعات النافذة.

#### مادة (27)

تُنشأ وفقاً للاحتياجات الفعلية مكاتب خدمات اقتصادية بالمناطق تتولى تنفيذ سياسة واستراتيجية الوزارة في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار، ويصدر بقرار من وزير الاقتصاد مهام واختصاصات هذه المكاتب وآلية

تنفيذ هذه المادة بما يتوافق والتشريعات النافذة بالخصوص.

مادة (28)

يُلغى قرار مجلس الوزراء رقم (59) لسنة 2013م. باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الاقتصاد وتنظيم جهازها الإداري.

مادة (29)

يصدر بالتنظيم الداخلي للوزارة وكذلك تنظيم مراقبات الاقتصاد قرار من وزير الاقتصاد بما لا يُخالف أحكام هذا القرار والتشريعات النافذة.

مادة (30)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالف أحكامه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**مجلس الوزراء**

صدر بتاريخ: 2/رمضان/1434هجري.

الموافق: 11/يوليو/2013ميلادي.

**قرار مجلس الوزراء**  
**رقم (405) لسنة 2012 ميلادي**  
**بتعديل حكم في قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً"**  
**رقم (1079) لسنة 1991 ميلادي**  
**بإصدار لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش**

**مجلس الوزراء**

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة، ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (13) لسنة 1980 ميلادي بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته.
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (1079) لسنة 1991 ميلادي بإصدار لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (120) لسنة 2012 ميلادي، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى ماعرضه/ وزير الشؤون الاجتماعية بكتابها رقم (215) المؤرخ في 10/يونيو/2012 ميلادي.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي السادس والثلاثين لسنة 2012 ميلادي.

**ق ر ر**

**مادة (1)**

تُعدّل الفقرة الأولى من المادة (39) من لائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الصادرة بالقرار رقم (1079) لسنة 1991 ميلادي المشار إليه، بحيث يجري نصها على النحو التالي:-  
**مادة 39:**

العدد (3)

رقم الصفحة 343

"إذا كان المشترك يعمل لدى أكثر من جهة عملاً أو خدمة وسجل طبقاً للمادة (12) من اللائحة فإن ما يتحصل عليه من دخل أو أجر أو مرتب من غير جهة عمله الأصلية يحسب ضمن الوعاء الضماني الذي يحسب على أساسه المعاش التقاعدي، بشرط أن يكون ما يتقاضاه من علاوات وبدلات ومزايا مالية تتصف بطابع الثبات والاستقرار والانتظام".

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**مجلس الوزراء**

صدر في: 13/ذي القعدة/1433هجري.  
الموافق: 30/سبتمبر/2012ميلادي.

**قرار مجلس الوزراء  
رقم (474) لسنة 2013 ميلادي  
بشأن تكليف وزارة المالية بحصر أصول وموجودات  
مؤسسات ما يسمى بنظام سلطة الشعب**

**مجلس الوزراء**

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري، وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي، بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (12) لسنة 2011 ميلادي بشأن إلغاء ما يُسمى نظام سلطة الشعب ومؤسساته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (345) لسنة 2013 ميلادي بتفويض رئيسه في اختصاصاته.
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

**قرر**

مادة (1)

تُكلف وزارة المالية بحصر أصول وموجودات المؤسسات التابعة لـ ما يُسمى نظام سلطة الشعب "سابقاً" الواردة بقرار من المجلس الوطني الانتقالي رقم (12) لسنة 2011 ميلادي، ومراجعة حسابات هذه المؤسسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الالتزامات القائمة عليها، ولوزارة المالية الاستعانة بمن ترى الاستعانة به في تنفيذ المهمة.

العدد (3)

رقم الصفحة 345

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه،  
ويُلغى كل حكم يخالفه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**مجلس الوزراء**

صدر في: 18/شوال/1434هـ جري.

الموافق: 25/أغسطس/2013م يلادي.



## قرار مجلس الوزراء رقم (475) لسنة 2013 ميلادي بإنشاء معهد عالٍ

### مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديله.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 ميلادي بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 2010 ميلادي بشأن التعليم.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 ميلادي في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (345) لسنة 2013 ميلادي، بتفويض رئيسه في اختصاصاته.
- وعلى كتاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم (128) بتاريخ 05/أغسطس/2012 ميلادي.

### قرر

#### مادة (1)

يُنشأ معهد عالٍ يُسمى (المعهد العالي للمهن الشاملة كابوا) تكون له الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة يتبع إدارة المعاهد العليا بالهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني.

العدد (3)

رقم الصفحة 347

مادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه،  
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**مجلس الوزراء**

صدر في: 18/شوال/1434هجرية.  
الموافق: 25/أغسطس/2013ميلادي.

**قرار مجلس الوزراء  
رقم (477) لسنة 2013 ميلادية  
بإنشاء الهيئة التحضيرية للحوار الوطني**

**مجلس الوزراء:**

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (17) لسنة 2012 ميلادية، بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادية في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (345) لسنة 2013 ميلادية، بتفويض رئيسه في اختصاصاته.

**قرر**

**مادة (1)**

**تُنشأ هيئة مستقلة تُسمى (الهيئة التحضيرية للحوار الوطني).**

**مادة (2)**

**تتكون الهيئة من كل من:**

- |                            |         |
|----------------------------|---------|
| السيد/ فضيل محمد الأمين    | رئيساً. |
| السيد/ فائز مصطفى السراج   | عضواً.  |
| السيد/ صالح يونس الغزال    | عضواً.  |
| السيد/ فتحي عثمان تربل     | عضواً.  |
| السيدة/ هناء الصديق القلال | عضواً.  |

السيد/ علي حمودة حسن	عضواً.
السيد/ إبراهيم شعبان عمر حماد	عضواً.
السيد/ صلاح الدين عبدالله الشريف	عضواً.
السيدة/ سلوى سعد بوقعيقيص	عضواً.
السيد/ الهادي علي أبوحمرة	عضواً.
السيد/ علي محمد الفورتيه	عضواً.
السيدة/ نجلاء عبد المولى دغمان	عضواً.
السيد/ إبراهيم الطاهر القرماتلي	عضواً.
السيدة/ نجوى علي الفيتوري	عضواً.
السيد/ وائل حمد السنوسي	عضواً.

## مادة (3)

## تتولى الهيئة ما يلي:

- 1- العمل على تحقيق الحوار الإطاري الأساسي المؤدي للوفاق الوطني وفقاً للتوابت والرؤى الأساسية سياسياً واستراتيجياً لإيجاد الإطار العام لذلك.
- 2- القيام بما يلزم من إجراء الحوارات الاستراتيجية المستمرة حول القضايا الوطنية في الجوانب الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والخدمية للمراحل القادمة.
- 3- العمل على أن يشمل الحوار كل الأطراف والفئات والمكونات الوطنية دون تمييز.
- 4- الإعداد الجيد للحوار بحيث يكون مبنياً على خطط ومشاورات وتعاون لعقد الحوار.

رقم الصفحة 350

العدد (3)

5- التواصل مع المؤسسات ذات الصلة التي يمكن أن توفر الدعم الفني اللازم للحوار.

مادة (4)

تكون للهيئة أمانة إدارية تتولى اتخاذ الإجراءات الإدارية والفنية اللازمة لأداء الهيئة.

مادة (5)

يتولى ديوان مجلس الوزراء العمل على توفير الإمكانات المالية اللازمة بما في ذلك توفير الاحتياجات الضرورية والمقار التي تتطلبها طبيعة عمل الهيئة.

مادة (6)

تعتبر الهيئة مستقلة ومحيدة في أدائها لمهامها بحيث لا تتأثر بأي طرف في الحوار.

مادة (7)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**مجلس الوزراء**

صدر في: 18/شوال/1434هجرية.

الموافق: 25/أغسطس/2013ميلادية.

## قرار لجنة قيد محري العقود رقم (1) لسنة 2014 ميلادي

### لجنة قيد محري العقود

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية.  
وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توفر الشروط المطلوبة قانونا للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 27/ربيع الأول/1435هجري الموافق 28/يناير/2014ميلادي.

### قـرـرـت

#### مادة (1)

- يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محري عقود محكمة استئناف طرابلس وهم:-

- 1- منير غيث عمران أحمد.
- 2- أسماء علي محمد إبراهيم.
- 3- وعد سالم جمعة عرفة.
- 4- سعاد المنجي عبدالسلام الرماش.
- 5- عمر محمد الأمين عمر.
- 6- ماجد رمضان علي لطيف.
- 7- وليد الفيتوري الشيباني الصالح.
- 8- هشام الفيتوري أحمد شرمذ.
- 9- وائل عامر عمران محمد.
- 10- وليد موسي سليمان الحشان.

#### مادة (2)

- يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محري عقود مساعدين كل بمكتب محرر العقود المبين قرين اسمه وهم:-

- |                       |                                |
|-----------------------|--------------------------------|
| 1- مشري خليفة المزوغي | بمكتب نورالدين علي عبدالله.    |
| 2- محمد نورالدين محمد | بمكتب أسماء ابو عجيبة النشواني |
| 3- عماد الهادي محمد   | بمكتب خالد خليفة أحمد بسييسة.  |

- 4- أحمد الصادق القمودي  
 5- محمد رمضان عاشور  
 6- بهيجة إبراهيم أبو صبيح  
 7- محمد الصادق ميلاد  
 8- أم السعد محمد علي  
 9- عصام ميلاد إمام  
 10- نورهان طارق محمد  
 11- منال المبروك مسعود  
 12- علي المختار علي  
 13- محمد امبارك محمد  
 14- ضرار عبد الحكيم عمار  
 15- عمر محمد أحمد عرابي  
 16- محبوبة محمد أحمد  
 17- عمر عبدالسلام عيسى  
 18- أيمن محمد جمعة  
 19- صلاح الدين العجيلي محمد  
 20- محمد بنور رمضان  
 21- حسام عمران مصباح  
 22- سيف النصر محمد ميلاد  
 23- عبدالله سعيد السريتي  
 24- أكرم عيسى موسى  
 25- حسام محمد أحمد  
 26- أنور مسعود سالم  
 27- جمال رمضان محمد  
 28- صالح كعبار محمد  
 29- مصطفى إبراهيم ساسي  
 30- عبدالرحمن عبدالله لاغا  
 31- خلود عمر أحمد الشاوش
- بمكتب الهادي محمد إبراهيم.  
 بمكتب فتحي خليفة الباشا.  
 بمكتب حسين محمد بن فايد.  
 بمكتب رمضان محمد العماري.  
 بمكتب علي عبدالهادي الشامل.  
 بمكتب حسين محمد بن فايد.  
 بمكتب عبدالعزيز مولود عبدالسلام.  
 بمكتب حسن إسماعيل بلكات.  
 بمكتب الهادي محمد إبراهيم.  
 بمكتب نعيمة مفتاح الناجح.  
 بمكتب سعاد علي فرج  
 بمكتب محمد سالم جمعة.  
 بمكتب إبراهيم جمعة مصباح.  
 بمكتب الهادي محمد إبراهيم.  
 بمكتب إسماعيل عبدالقادر نصر.  
 بمكتب وليد خليفة سعيد.  
 بمكتب فتحي جمعة هندر.  
 بمكتب رمضان علي إمام.  
 بمكتب عبدالباسط مفتاح سالم.  
 بمكتب عبدالله راشد امباشي.  
 بمكتب فؤاد نوح خليفة.  
 بمكتب عادل سعد فرقة.  
 بمكتب ليلى أحمد محمد.  
 بمكتب نزار عبدالرزاق أبو خريص.  
 بمكتب محمد الهادي ميلاد.  
 بمكتب حسين أبو القاسم سعيد.  
 بمكتب مراد المداني موسى.  
 بمكتب نبيل أنور الماجري.

مادة (3)

- تُنقل السيدة/إبتسام عبدالله الطاهر محرر عقود مساعد بمكتب السيد/مصباح سعد مصباح للعمل كمحرر عقود مساعد بمكتب السيد/أكرم إبراهيم محمد إبراهيم بناء علي طلبها.

مادة (4)

- يُلغى قيد السادة محري العقود الآتية أسماؤهم بناء على طلباتهم وهم:-

- 1- حمزة مصطفى أبوشيببة محمد.
- 2- أشرف الهاشمي إمحمد غانم.
- 3- إسماعيل سعد المبروك عون.
- 4- محمد الصادق علي جلول.
- 5- محمد عياد السني عبدالله.
- 6- خليفة أحمد البدوي.

مادة (5)

- يُلغى قيد السيد/ المدني عبدالرحمن محمد محرر عقود مساعد بمكتب السيد/ محمد فرج علي الهوش بمحكمة استئناف طرابلس بناء على طلبه.

- يُلغى قيد السيدة/ للاحم خليفة مسعود محمد محرر عقود مساعد بمكتب السيد/ أبوبكر علي عون بمحكمة استئناف طرابلس بناء على طلبها.

مادة (6)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية

يعتمد

صلاح بشير المرغني

وزير العدل

المستشار

محمود محمد الكيش

رئيس لجنة قيد محري العقود وتأديبهم

اعتمد بتاريخ: 16/ربيع الآخر/1435هـ.  
الموافق: 16/يناير/2014م.



## قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (2) لسنة 2014 ميلادي

### لجنة قيد محرري العقود

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية.

وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توفر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 27/ربيع الأول/1435هـجري الموافق 28/يناير/2014ميلادي.

### قررت

#### مادة 1

- يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود بمحكمة استئناف بنغازي وهم:-

- 1- سليمان رمضان خليفة سليمان.
- 2- حنان عبدالعاطي عبد الكريم صالح.
- 3- إسماعيل محمود قطب فرحات.
- 4- سناء مصطفى حمد الشنطامي.
- 5- عبد الرحيم صالح عبد الرحيم بوجواري.
- 6- وسام سليمان محمد سليمان.
- 7- علاء الدين عمر علي سالم.
- 8- لطيفة حمد أبو بكر دردير.
- 9- صالح نوح عمران السعيطي.
- 10- نجلاء صالح أحمد المهدي.
- 11- عبد الله فرج محمد كبلان.

مادة 2

- يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود مساعدين كلُّ بمكتب  
محرر العقود المبين قرين اسمه وهم:-

- |                          |                                |
|--------------------------|--------------------------------|
| 1- سعيد امراجع سعيد محمد | بمكتب بالنور عبدالعزيز الصائم. |
| 2- سعد علي المصري صالح   | بمكتب حسين محمد علي.           |
| 3- فتحي عبد المجيد مسعود | بمكتب علي امراجع العمامي.      |
| 4 - سمية حسن محمد عمر    | بمكتب طيب حسن عيسى.            |

مادة 3

- يُنقل السيد/ محمد عبدالله قرقوم محرر عقود بمحكمة استئناف طرابلس  
محرر عقود بمحكمة استئناف بنغازي بناء على طلبه.

مادة 4

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر  
في الجريدة الرسمية.

**المستشار**

**محمود محمد الكيش**

**رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم**

**يعتمد**

**صلاح بشير المرغني**

**وزير العدل**

اعتمد بتاريخ: 16/ربيع الآخر/1435هـ.

الموافق: 16/يناير/2014م.

## قرار لجنة قيد محري العقود رقم (3) لسنة 2014 ميلادي

### لجنة قيد محري العقود

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993م. بشأن محري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية.  
وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توفر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 27/ربيع الأول/1435هجري الموافق 28/يناير/2014م ميلادي.

### قررت

#### مادة 1

- يُقيد السيد/ رجب الكيلاني الوحيشي الأسود محرر عقود بمحكمة استئناف الزاوية

#### مادة 2

- يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محري عقود مساعدين كلُّ بمكتب محرر العقود المبين قرين اسمه وهم:-

- |                          |                               |
|--------------------------|-------------------------------|
| 1- أحمد محمد محمد الصالح | بمكتب عبد الله بشير محمود     |
| 2- نعيم مفتاح ضو ههب     | بمكتب حمزة محمد احمد أبو لجام |
| 3- نوح سعيد نوح موسى     | بمكتب أيمن علي مولود          |
| 4- علي أحمد أحمد الديب   | بمكتب عبد الله محمد أبو صلاح  |
| 5- رمضان إبراهيم رجب     | بمكتب نوري سالم الفلاح        |

مادة 3

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

المستشار

محمود محمد الكيش

رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم

يعتمد

صلاح بشير المرغني

وزير العدل

اعتمد بتاريخ: 16/ربيع الآخر/1435هـ.

الموافق: 16/يناير/2014م.

## قرار لجنة قيد محجري العقود رقم (4) لسنة 2014 ميلادي

### لجنة قيد محجري العقود

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محجري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية.  
وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توفر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 27/ربيع الأول/1435هجري الموافق 28/يناير/2014ميلادي.

### قررت

#### مادة (1)

- يُقيد السيد/ المبروك سالم محمد منصور محرر عقود محكمة استئناف الخمس.

#### مادة (2)

- يُقيد السيد/ أحمد محمود إمبرك محرر عقود مساعد بمكتب السيدة/ أسماء الهادي علي.

#### مادة (3)

- يُنقل السيد/ عبدالحكيم عمار علي محرر عقود مساعد بمكتب السيد/خيري عبد الجليل الشيباني للعمل كمحرر عقود مساعد بمكتب السيد/ الصديق علي مسعود الزائدي بناء على طلبه.

مادة (4)

- يُلغى قيد السادة محرري العقود الآتية أسماؤهم بناء على طلباتهم وهم:-

- 1- مفتاح عمر يعقوب.
- 2- فرج معتوق الفرجاني.
- 3- العربي عبدالله زلطوم.

مادة (5)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المستشار**

**محمود محمد الكيش**

**رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم**

**يعتمد**

**صلاح بشير المرغني**

**وزير العدل**

اعتمد بتاريخ: 16/ربيع الآخر/1435هـ.  
الموافق: 16/يناير/2014م.

## قرار لجنة قيد محرري العقود رقم (5) لسنة 2014 ميلادي

### لجنة قيد محرري العقود:

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993 بشأن محرري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية .

وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توفر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد، وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 27/ربيع الأول/1435هجري الموافق 28/يناير/2014ميلادي.

### قررت

#### مادة (1)

- يُقيد السادة الآتية أسماؤهم محرري عقود بمحكمة استئناف مصراتة وهم:-

1- عبدالسلام على أبوبكر الأميلس.

2- منصور على محمد اللوندي.

3- محمود إبراهيم عبدالسيد مسيمير.

4- حسام حسن الصادق التومي.

#### مادة (2)

- يُقيد السيد/ عبدالغني محمد سالم محرر عقود مساعد بمكتب السيد/صالح علي صالح العريشية.

مادة (3)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المستشار**

**محمود محمد الكيش**

**رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم**

**يعتمد**

**صلاح بشير المرغني**

**وزير العدل**

اعتمد بتاريخ: 16/ربيع الآخر/1435هـ.

الموافق: 16/يناير/2014م.



## قرار لجنة قيد محري العقود رقم (6) لسنة 2014 ميلادي

### لجنة قيد محري العقود

بعد الاطلاع على القانون رقم 2 لسنة 1993م، بشأن محري العقود وتعديله ولائحته التنفيذية. وعلى الطلبات المقدمة من ذوي الشأن والمستندات المرفقة بها الدالة على توافر الشروط المطلوبة قانوناً للقيد. وعلى محضر اجتماع لجنة القيد بتاريخ 27/ربيع الأول/1435هـجري الموافق 28/يناير/2014م ميلادي.

### قررت

#### مادة 1

يُقيد السيدان الآتيان اسماهما محري عقود مساعدين كل بمكتب محرر العقود المبين قرين اسمه بمحكمة استئناف سبها وهما:-  
1- محمد صالح أحمد الهادي بمكتب إمام أحمد عبد الهادي  
2- يوسف يونس يوسف بمكتب أسامة إمام الزروق

#### مادة 2

- يُنقل السيد/ عبد الغني ارحومة محمد محرر عقود بمحكمة استئناف طرابلس للعمل محرر عقود بمحكمة استئناف سبها بناء على طلبه.

#### مادة 3

- يُنقل السيد/ غيث صالح محمود محرر عقود مساعد بمكتب السيد/ سعد علي سعد للعمل كمحرر عقود مساعد بمكتب السيد/ أسامة إمام الزروق محمد بناء على طلبه.

مادة 4

يُعمل بهذا القرار من تاريخ اعتماده من قبل السيد وزير العدل، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

**المستشار**

**محمود محمد الكيش**

**رئيس لجنة قيد محرري العقود وتأديبهم**

**يعتمد**

**صلاح بشير المرغني**

**وزير العدل**

اعتمد بتاريخ: 16/ربيع الآخر/1435هـ.

الموافق: 16/يناير/2014م.

## البيانات البيوجرافية لطلبات براءات الاختراع لسنة 2005م.

اسم الطالب	إمحمد علي الضبع	1
مهنة الطالب	مهندس اتصالات	
جنسية الطالب	ليبي	
تسمية الاختراع	جهاز وامس لحماية الممتلكات الشخصية من السرقة والنسيان والضياع باستخدام الإرسال والاستقبال اللاسلكي	
تاريخ قيد الطلب	2005/10/6م	
رقم الطلب	2005/3336م	
اسم الطالب	محمد خليل عمران الفيتوري	
مهنة الطالب	طالب	
جنسية الطالب	ليبي	
عنوانه	بنغازي -ليبيا	
تسمية الاختراع	جهاز نقل حاسة المس	
تاريخ قيد الطلب	2005/11/27م	
رقم الطلب	2005/3342م	
اسم الطالب	سامي محمد ارحومة الشاطر	3
مهنة الطالب	موظف بالمواصلات رقدالين	
جنسية الطالب	ليبي	

آلة التحميص	تسمية الاختراع	4
2005/11/29م	تاريخ قيد الطلب	
2005/3344م	رقم الطلب	
أبو بكر محمد خطاب هاشم	اسم الطالب	
مهندس كهربائي	مهنة الطالب	
ليبي	جنسية الطالب	
الأبيار - ليبيا	عنوان الطالب	
التوليد الحلق	تسمية الاختراع	
2005/2/17م	تاريخ قيد الطلب	
2005/3291م	رقم الطلب	
ايليكتون	اسم الشركة أو الهيئة الطالبة	5
600910، محافظة فلامير، الجمعية الإقليمية الإدارية المغلقة لمدينة رادو جني، الحي 17، المنزل 150 روسيا.	عنوان الشركة أو الهيئة الطالبة	
روسيا	مركزها الرئيسي	
قابض التشغيل للمضخات الغاطسة	تسمية الاختراع	
2005/9/6م	تاريخ قيد الطلب	
2005/3333م	رقم الطلب	

## تصويب خطأ مادي

**بتاريخ** 1375/02/28 و.ر. 2007 مسيحي صدر قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم (103) لسنة 1374 و.ر. 2007 مسيحي بتعديل حكم بالقرار رقم 1341 و.ر. لسنة 1981 مسيحي بقواعد تعيين العاملين الخاضعين لأحكام القانون رقم 15 لسنة 1981 مسيحي.

**ونصت** المادة الرابعة منه يُعمل بهذا القرار اعتباراً من 1376/01/01 و.ر. 2008 مسيحي وعلى الجهات المختصة تنفيذه وينشر في مدونة الإجراءات بالعدد (6) لسنة 2007 مسيحي.

**ولقد** وقع خطأ مادي في السنة التي صدر فيها هذا القرار حيث جاء بسنة 2006 مسيحي بدلاً من سنة 2007 مسيحي.

**لذلك**

وجب التنبيه.

والسلام عليكم

المستشار

محمود محمد الكيش

رئيس إدارة القانون

## تصويب خطأ مادي

تصوب المادة التاسعة من القانون رقم (2) لسنة 2014م. بتقرير بعض الأحكام في شأن حظر الأسلحة والذخائر والمفرقات.

بحيث تكون على الوجه التالي:-

((يعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسة آلاف دينار ولا تقل عن ألفين وخمسمائة دينار كل مسؤول محلي تضبط في دائرته أسلحة أو ذخائر لم يتم تسليمها إذا ثبت أنه على علم بوجودها ولم يبلغ عنها وتتعد العقوبة بتعدد الجرائم التي يعلم بها)).

### المستشار

عبد الآخر محمد بن عليوة

مدير إدارة الجريدة الرسمية



سعر النسخة 1000 درهم  
مطابع العدل